مستقبل العمل السياسي في مصر

في ظل صعود الإخوان المسلمين

الصعود الإخواني - المتوقع بالنسبة لنا - وغير المتوقع أو المذهل بالنسبة لغيرنا... سيحدث بالضرورة آثاراً سياسية واجتماعية واسعة على الحراك السياسي في مصر في أكثر من اتجاه.

بداية فإن من الضروري قراءة نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة بشيء من الهدوء والاتزان بعيداً عن الانفعال المرضي وغير السوي فإذا كان الإخوان قد فازوا بـ ٢٢ % من مقاعد البرلمان في حين فازت كل قوى المعارضة من أحزاب رسمية وحركات غير رسمية أو محجوبة عن الشرعية بحوالي ٣ %، فإن ذلك معناه أن القوة السياسية الأهم والأكبر في الواقع السياسي المصري هي الإخوان المسلمين، خاصة إذا قرأنا عدد المقاعد التي فاز بها الإخوان في ضوء عدد المقاعد التي دخلوها أصلاً - حيث لم يدخل الإخوان في كل الدوائر ولا المقاعد، وهذه نسبتها إلى تلك حوالي ٧٠ %، إذاً فإن من الممكن أن يحصل الإخوان على حوالي ٧٠ % من المقاعد إذا ما قرروا الدخول في كل الدوائر، وبديهي أن الإخوان فضلوا الابتعاد عن المساحة الحمراء، ودخلوا تحت شعار مشاركة لا مغالبة، أي تركوا الأغلبية للحزب الوطني لأن الظرف السياسي - من وجهة نظرهم - لا يحتمل حصولهم على الأغلبية حتى لا يتكرر سيناريو الجبهة الإسلامية للإنقاذ مثلاً، المهم في المسألة أن أي قراءة لنتائج الانتخابات تقول أن الإخوان هم القوة السياسية الأولى في مصر بلا منازع.

أظهرت الانتخابات أيضاً أن الإخوان المسلمين يتمتعون بتنظيم دقيق وكفء، وقدرة مالية لا بأس بها، وصحيح أن هناك عوامل أخرى

ساهمت في صعود الإخوان مثل فساد الحكومة وانهيار جهازها الإداري وتردي الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في مصر، ومنها حالة الاستفزاز القومي والديني بسبب ممارسات أمريكا وإسرائيل الأمر الذي يدفع في اتجاه التأكيد على الدين والحضارة والهوية، ومنها الممارسات الكنسية الاستعلائية خاصة في الفترة الأخيرة والاستقواء بالخارج، وممارسة بابا الكنيسة لدور سياسي يتنافى مع عقائد وتقاليد الكنيسة المصرية الأمر الذي يدفع في حالة الاستقطاب، ومنها وجود وجدان إسلامي عالي لدى جماهير الشعب المصري وغيرها من العوامل، ولكن تلك العوامل لم تكن لتترجم إلى أصوات في الصناديق ما لم يكن هناك جهاز إخواني كفء وقادر ومنظم ومنضبط.

بالإضافة إلى ذلك فإن المكاسب التي حصدتها جماعة الإخوان في تلك الانتخابات جاءت تحت ظروف من البلطجة من جانب الحكومة والحزب الوطني، وتحت ظروف التزوير السافر في أحيان أخرى - تقول مصادر الإخوان أن هناك ثلاثة دوائر تم التزوير فيها مباشرة وبوضوح رغم أنف الأرقام الصحيحة التي كانت تعطي النجاح لمرشحي الإخوان وهي دوائر مدينة نصر - الدقي - دمنهور.

وهكذا فإن الإخوان أثبتوا أنهم قادرون على انتزاع النجاح رغم أنف البلطجة والتزوير والتدخل الحكومي واستخدام سلاح المال من قبل بعض المرشحين من رجال الأعمال.

كل الحقائق تقود إلى نوع من المتغير شبه الحتمي في الواقع السياسي المصري، وهو السماح للإخوان المسلمين بتشكيل حزب سياسي علني، وهو أمر له مردوده بالطبع على مستقبل العمل السياسي في مصر، فهو أولاً سيساهم في نوع من التطور الفكري والسياسي

داخل الإخوان أنفسهم، لأن آليات الحزب السياسي العلني تقتضي الاهتمام بالتربية السياسية على حساب التربية الإخوانية التقليدية، وسيجعل الإخوان طرفاً حتمياً في أي قضية سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية بدلاً من التدثر بعباءة " عدم الشرعية " وهذا لا شك سيضع الإخوان في امتحان حقيقي أمام الشارع الذي يبحث عن مصالحه بالإضافة إلى حبه لدينه وهويته وحضارته ولا شك أيضاً أن حزب علني للإخوان سيعيد ترتيب الخريطة السياسية لكل أحزاب وأفكار وقوى المعارضة السياسية اليسارية والناصرية والليبرالية بكل أطيافها.

من الحقائق التي أظهرتها نتائج الانتخابات أن الأحزاب العلمانية والقوى السياسية المعارضة من يمين ويسار وناصريين تعاني من اضمحلال سياسي واضح، وأنها إما كانت تستخدم لغة غير مفهومة للجماهير، أو أنها كانت تستخدم لغة مرفوضة ولا شك أن جماهير الشعب المصري أوصلت رسالة إلى هؤلاء بضرورة احترام الوجدان الإسلامي للجماهير، وعدم ممارسة التعالي الزائف على ثقافة الأمة، والمستقبل بالنسبة إلى تلك الحركات والأحزاب يحمل عدة حلول، إما إعادة إنتاج خطابها السياسي بالاقتراب من ثقافة الأمة ودينها وحضارتها، وإما التحالف مع الحكومة، وإما الدعوة إلى إلغاء العملية الديمقراطية برمتها، وقد حدث بالفعل أن طالب بعضهم بذلك، بدعوى أن الجماهير لا تزال جاهلة، وأن الواقع المصري لم ينضج بعد!!. أي أن المطلوب إقالة الشعب المصري مادام لا يستمع إلى نصائحهم ومفاهيمهم ويذهب باتجاه الظلامية والرجعية. وعلى هامش تلك المسألة هناك أشخاص واتجاهات داخل تلك الحركة لا ترفض الهوية الإسلامية مثل الناصريين، وهؤلاء وغيرهم سيذهبون في اتجاه الإخوان بصورة أو بأخرى.

على مستوى الحزب الوطني الحاكم، فإن نتائج الانتخابات أثبتت ترهله وضعفه. ولولا أن الإخوان لم يدخلوا في كل الدوائر لكانت الفضيحة مدوية، ورغم حصول هذا الحزب على ٧٠ % من المقاعد إلا أن عدداً كبيراً منها كان لمستقلين دخلوا الحزب بعد نجاحهم، ولا شك أيضاً أن رموز لجنة السياسات التي من المفروض أنها تقود التطوير في الحزب قد فشلوا في تلك الانتخابات، وهذا يعني أن الحزب بحاجة إلى جراحة عاجلة وإلا فالموت هو مصيره، ويطرح البعض إمكانية تخلي الرئيس مبارك عن ذلك الحزب فيموت بالسكتة القلبية وإنشاء حزب أخر بديل....

ولعل من المفيد هنا، أن نقول أن صعود الإخوان المسلمين طرح على الساحة السياسية إمكانية توريث جمال مبارك للرئاسة، على أساس أن الفزع الذي أصاب كل القوى السياسية تقريباً من هذا الصعود، سيجعل هؤلاء يفضلون تأييد جمال مبارك والالتفاف حوله لمنع وصول الإخوان إلى الحكم ولا شك أن هذا السيناريو مطروح الآن بقوة، ولكن الأمور ليست بهذه البساطة في بلد معقد مثل مصر، مع الأخذ في الاعتبار هنا أن القوى الدولية ربما تفكر بهذه الطريقة أيضاً فتقبل توريث جمال لمنع وصول الإخوان.

الذعر الذي أثاره فوز الإخوان - غير المتوقع من وجهة نظر المذعورين - سيؤثر بالضرورة على شكل العمل السياسي والاجتماعي، المذعورون تحديداً كانوا المثقفين العلمانيين، ورموز مسيحية معينة، ووصل الأمر إلى أن البابا صرح بأنه أبلغ الرئيس المصري عن قلقه بخصوص صعود الإخوان، وهو تصريح غير موفق للبابا، لأنه نوع من رفض إرادة الناخبين وممارسة نوع من الوصاية على الشعب

المصري والدولة المصرية، وهناك تصريح لمفكر مسيحي معروف ورئيس لجنة الإسكان بمجلس الشعب سابقاً وأستاذ جامعة هو الدكتور ميلاد حنا الذي قال أن على المسيحيين أن يهاجروا من مصر في حالة فوز الإخوان، ولا شك أن هذا الذعر وهذا النوع من الخطاب سيحدث المزيد من الاستقطاب الطائفي، وهو ذعر بلا مبرر لأنه ليس معروفاً عن الإخوان سوء معاملة المسيحيين مثلاً!!. المهم هنا هو أن هذا الذعر يعبر عن إحساس بالفشل بعد كل هذه السنين والأموال والجهود لصرف الشعب المصري عن الوجدان الإسلامي، فإذاً هذا الوجدان قوي جداً!!. وليس نوع من الخوف لأنه لا مبرر هناك للخوف، على أن من المتوقع أن يحدث نوع من المراجعة داخل المجتمع المسيحي المصري باتجاه الانفتاح على الثقافة والحضارة الإسلامية وبناء مساحات مشتركة من خلال تلك الثقافة والحضارة - على غرار قول السياسي المسيحي الزعيم مكرم عبيد " أنا مسيحي ديناً مسلم وطناً " وهناك بالفعل دعوات داخل المجتمع المصري ترى ذلك " د/ رفيق حبيب نموذجاً "... وترى أيضاً ضرورة عدم المشاركة السياسية للبابا وترك أمور السياسة للمجتمع المدني المسيحي وليس الكنيسة. وبديهي أيضاً أن المستقبل سيحمل المزيد من مزايدات المتطرفين المسيحيين " أقباط المهجر نموذجاً " ومحصلة كل هذه العوامل ستشكل مضمون العلاقة بين المسيحيين والدولة والمجتمع في مصر في المستقبل القريب والمتوسط.

على صعيد الحراك الاجتماعي والسياسي، فإن الرسالة الشعبية قالت بوضوح أن الناس تنحاز إلى المشروع الإسلامي وأنها لم تعد تطيق فساد الحكومة، ولا تهاونها أمام الاستفزاز الأمريكي والإسرائيلي، وأن على الحكومة أن تستجيب لذلك بسرعة على صعيد إلغاء الطوارئ والتصدي للفساد ونوع من الممانعة السياسية أمام أمريكا

وإسرائيل، وإلا فإن الحكومة ستكون في مأزق أمام الناس، وبالإضافة إلى ذلك فإن المزيد من التآكل قد طال شرعية النظام المصري برمته في تلك الانتخابات من خلال البلطجة والاتهام بالتزوير، لدرجة أن عدداً من القضاة شهدوا بذلك التزوير عن طريق الكتابة في الصحف أو الكلام في القنوات التلفزيونية والفضائيات، كما أرسل نادي القضاة أكثر من مذكرة اعتراض على وقائع تزوير محددة، ويرى هؤلاء أن ضميرهم لم يسمح لهم بكتمان شهادة رأوها أمام أعينهم، ولكن على الجانب الأخر فإن الحكومة المصرية حولت عدداً من القضاة إلى التحقيق بتهمة الحديث إلى وسائل الإعلام وعدم اتباع الطريق التقليدي للاحتجاج، وهو ما يشير إلى إمكانية حدوث مذبحة للقضاة يطاح فيها بعدد ممن ترى الحكومة أنهم يعارضونها وأنهم يمارسون السياسة وهذه ليست المرة الأولى في تاريخ القضاء المصري، ولكن هذا المنحنى يدفع باتجاه مزيد من الأزمة السياسية للنظام المصري ويدفع القضاة إلى تبنى قضية التغيير أو الإطاحة بالنظام مع القوى النقابية والسياسية الأخرى، وكلها سيناريوهات مطروحة بقوة في مصر، وحتى لو أراد النظام المصري تجميد كل شيء واستخدام القبضة الحديدية والديكتاتورية المباشرة كما ينصحه بعض المثقفين العلمانيين، فإن ذلك قد فات أوانه، وأن مساحة الرفض والغضب الشعبي المصري باتت أوسع من أن تحكمها يد النظام مهما فعل....

وهكذا فإن مصر حبلى بالمفاجآت!!.

* * *

بعد صعود الإخوان في الانتخابات

إيجابيات وسلبيات الحوار الأمريكاني الإخواني

بعد فوز الإخوان المسلمين بحوالي ٢٠.٣ % من مقاعد البرلمان المصري " ٨٨ مقعداً "، مع الأخذ في الاعتبار أن حملة أمنية وإعلامية ضخمة مورست ضد الإخوان، وهناك اتهامات باستخدام الحكومة المصرية نوع من التزوير والبلطجة ضد مرشحي الإخوان، ومع الأخذ في الاعتبار أن الإخوان لم يترشحوا أصلاً في كل الدوائر واكتفوا بتقديم حوالي ١٥٠ مرشحاً، مما يعني أنهم حققوا فوزاً كبيراً، وأثبتوا أنهم هم القوة السياسية الوحيدة في الشارع المصري، باعتبار أن الحزب الوطني هو حزب الحكومة وإذا رفعت الحكومة يدها عنه تلاشى فوراً، ومن ثم لا يمكن اعتبار الحزب الوطني قوة سياسية حقيقية، وكذا فإن النتائج المتواضعة التي حصلت عليها الأحزاب السياسية المصرية الرسمية وغير الرسمية حوالي ٢٠ حزباً سياسياً، وعدد آخر من القوى السياسية المحجوبة عن الشرعية كلها حصلت على ١٥ مقعداً منها ٨ للوفد والباقي لكل هذه الأحزاب، هذه النتائج المتواضعة تقول أن تلك القوى لا قيمة لها في الشارع المصري ومن ثم فإن من الطبيعي أن تبحث أمريكا عمن تحاوره ممن يتمتع بقوة حقيقية في الشارع، ومن الطبيعي أن تحاول جماعة الإخوان تطمين القوى الدولية حتى لا تمنعها من الوصول إلى السلطة في مرة قادمة، وهكذا فإن التصريحات التي أطلقها وكيل الخارجية الأمريكية بأنه ليس هناك ما يمنع من الحوار مع الإخوان باعتبارهم جزء من البرلمان المصري، وكذا رد الفعل الإخواني على ذلك، حيث اشترط الدكتور محمد حبيب نائب المرشد أن يكون هذا الحوار تحت إشراف الخارجية المصرية، واشترط قياديون آخرون من الإخوان أن يكون الحوار وفقاً لأجندة معينة محددة سلفاً وغيرها من التصريحات والمواقف، فإن موضوع الحوار أو التفاوض

الأمريكي الإخواني يستدعي قدراً من البحث والتأمل وفي الحقيقة فإن الحوار في حد ذاته... أمر مطلوب ومشروع، بل إن الحضارة الإسلامية هي حضارة الحوار بامتياز، والله سبحانه وتعالى حاور إبليس وسمح له بمناقشته، بل وسجل له ما قاله من حجج - تافهة - ومن ثم رد الله عليها في القرآن الكريم ليعلمنا مشروعية الحوار مع الأخر مهما كان - وليس هناك أسوأ من إبليس طبعاً.

هذا من حيث العموم، ولكن لكل حالة حوار ظروفها الموضوعية والذاتية، و كثير من القضايا تستخدم طبعاً في عكس المطلوب منها أو للالتفاف على هذا المطلوب.

ومن هنا فالحوار بين الأخوان والأمريكان ليس محرماً من حيث المبدأ، و لكن علينا أن نتأمل في الظروف الموضوعية - داخليا وإقليميا ودوليا لنحكم على هذا الحوار سلباً أم إيجاباً.

بداية فإن هناك تاريخ - موجود بالفعل وإن كان فيه الكثير أيضا من الادعاءات والافتراءات أو تحميل المسائل أكثر مما تحتمل من الحوار بين الإخوان والأمريكان، و قبلهم الحوار مع الإنجليز و خاصة عقب ثورة ١٩٥٢، وقد دفع الإخوان المسلمون في ذلك الوقت وبعده ثمناً باهظاً لذلك الحوار - ورغم أن نية الإخوان في ذلك الوقت كانت طيبة إلا أن الطريق إلى جهنم مملوء بالنوايا الطيبة، وكذا فإن ذلك لا يعني أن رجال ثورة ١٩٥٢ في هذا الموضوع كانوا على حق - فهم أنفسهم اتصلوا قبل ذلك وبعده بالإنجليز و الأمريكان و الإسرائيليين أيضا، وفى عموم الأمر فإن تلك الحادثة لا تبرر بالطبع كل تجاوزات ثورة ١٩٥٢ في حق الأخوان المسلمين والشعب المصري عموماً.

المهم إن الإخوان المسلمين دفعوا ثمناً باهظاً وخاصة من سمعتهم

ومصداقيتهم بسبب تلك الخطوة غير الضرورية وغير المبررة و لا يجب بالطبع تكرار نفس الخطأ، فلا يلدغ المؤمن من جحر مرتين.

الحوار الإخوانى الأمريكاني ليس جديداً إذاً... والكثير من الروايات حول هذا الحوار أو الرسائل التي يحاول الإخوان إرسالها إلى الأمريكان بأكثر من طريقة بدعوة ضرورة أن نطمئن الآخرين و ندعهم يفهموننا و لا يسيئون الظن بنا أو الخوف منا - هذه الرسائل تم الحديث عنها و كشفها أكثر من مرة. ولكننا لا نميل إلى السير وراء الادعاءات حقيقية أو مفتراة... وفى الواقع العملي فان الإخوان المسلمين أصلاً في العراق شاركوا في سلطة الحكم الانتقالي، و هذه رسالة واضحة لأمريكا، وحركة حماس وهى الأكثر راديكالية في إطار حركة الأخوان المسلمين وافقت على المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية تحت سقف أوسلو، وهو نوع من الرضا الصامت عن أوسلو أي أنها رسالة بإمكانية القبول بأشكال من التهدئة والقبول بمشروعات أمريكية!!!! وهو أمر له دلالاته وبديهي أن هناك فرق بين إفهام وتفهيم الآخرين لمواقفنا ومبادئنا و طبيعتنا وأهدافنا عن طريق الرسائل الإعلامية المتاحة للجميع و بين المواقف العملية أو المفاوضات بين مسئولين من الطرفين.

تصاعد الحديث عن إمكانية تفاهم أمريكي إخواني جعل المسألة تقفز إلى الصدارة، خاصة منذ أن صرحت السيدة كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية بأن الإدارة الأمريكية لا تمانع في وصول الإسلاميين المعتدلين و خاصة الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر أو مشاركتهم فيها، وكانت سيدة أخرى هي مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة قد صرحت بشيء مثل هذا في إحدى اجتماعاتها - بالقاهرة - مع عدد من المثقفين المصريين، و لما قالوا لها أن الديمقراطية تعنى وصول الإسلاميين إلى السلطة، ردت عليهم أن أمريكا لا تمانع في ذلك، و كانت دوائر الحكومة

المصرية عادة تلقى بهذه المقولة لتخويف الأمريكان من الديمقراطية في مصر أو كنوع من الهروب من الضغط الأمريكي في هذا الصدد وفى الحقيقة فإن مسألة تفهم أمريكا لإمكانية مشاركة الإسلاميين في السلطة جاء كنوع من الاستجابة لدراسات مراكز أبحاث أمريكية تابعة للخارجية والبنتاجون والمخابرات تقول بأن التيار الأكثر قبولاً في الشارع المصري والعربي والإسلامي هو التيار الإسلامي وقد ثبت هذا في الانتخابات الأخيرة، ومن ثم يجب تشجيع هؤلاء الإسلاميين على التخلي عن شئ من الثوابت - على غرار التجربة التركية للسماح لهم بالمشاركة في السلطة، وقد لوحت الإدارة الأمريكية بذلك لتحقيق أكثر من هدف، منها الضغط على الحكومات بالتخويف من إخراج المارد من القمقم ومن ثم فعلى هذه الحكومات أن تنبطح أكثر وتنفذ أسرع ما يطلب منها، ومنها أن تلك الإدارة باتت تدرك أن استمرار الديكتاتورية والفساد وانسداد أفق التغيير الديمقراطي سيؤدى إلى المزيد من تصاعد الإرهاب الإسلامي ضد أمريكا وإسرائيل وبالطبع هذا تفسير جزئي فالذي يؤدي إلى تصاعد هذا الإرهاب هو ممارسات أمريكا وإسرائيل قبل أي شئ آخر - ومن ثم حسب رؤية الأوساط الأمريكية فإن من الضروري إحداث نوع من الإصلاح في تلك الدول وتجديد شباب الطبقة الحاكمة وتبحث أمريكا عن بدائل ليبرالية أو قومية أو حتى يسارية ولكنها تكتشف في كل مرة أن تلك القوى بلا جمهور حقيقي وأنها لن تنجح في أداء المهمة.

وهكذا فليس أمامها إلا شرب العلقم والمطلوب تخفيف هذا العلقم أو إلغاء مرارته أو إنهاء وجوده إن أمكن عن طريق مشاركته في السلطة.

تخفيف العلقم يتطلب استدراج تلك القوى إلى القبول بالعولمة والرأسمالية، والقبول بوجود إسرائيل!! وهذه شروط لا يمكن أن تتخلى عنها أمريكا، وبديهي أن حالة تركيا هنا لا يمكنها أن تكون قياساً ناجحاً، فصحيح أن الإسلاميين

الأتراك قد تخلوا عن ثوابت شرعية بحجة الضرورات تبيح المحظورات، ولكن الموضوع الإسرائيلي ليس حرجاً ومحورياً بالنسبة إلى الشارع التركي وهو بالنسبة إلى الحركات الإسلامية في دول المواجهة موضوع محوري، فإذا قبلت تلك الحركات بشرعية وجود إسرائيل فقدت كل مصداقيتها فوراً، وانتهت إلى نوع من اليمين الإسلامي المحافظ سوف يتآكل مع الوقت وينتهي إلى لا شيء وهذا ما تريده أمريكا بالضبط مع العلم أن حركة مثل حركة الإخوان المسلمين ثبتت مصداقيتها ولا يزال الناس يثقون بها رغم أخطائها وخطاياها بسبب جهادها في فلسطين عام ١٩٤٨، ومواقفها بالنسبة للقضية، وبسبب الجهد الهائل والرائع الذي بذلته حركة حماس الخارجة من رحم الأخوان المسلمين في كفاحها ضد الكيان الصهيوني، ولو فقد الأخوان المسلمون هذا الموضوع أو اكتفوا مثلاً بالمطالبة بقرار ٢٤٢ أو إقامة دولة فلسطينية على الضفة وغزه أو فرطوا في حق العودة، أو شيء من التنازل في موضوع القدس لفقدوا مصداقيتهم فوراً، ولا ينفعهم هنا أن يهاجموا اليمين الإسرائيلي أو يطالبون بالشرعية الدولية... إلخ لأن هذا كله تطالب به حركات وقوى سياسية أخرى إذاً فلا تميز للإخوان في هذه الحالة إذا فعلوا ذلك.

حسناً - لنفرض أن الإخوان المسلمين قد وصلوا إلى نوع من الاتفاق مع الأمريكان وبما أنهم قطاع كبير وهام ولهم تنظيم هائل في الشارع المصري هو الأول من حيث العدد والقوة بلا منازع، ووصلوا إلى السلطة فليس أمامهم بسبب أن العالم قرية صغيرة، وبسبب أن الهيمنة في العالم للأمريكان، وبحكم سيطرة الغرب وأمريكا وإسرائيل على القوة والاقتصاد أو الإعلام فليس أمامهم إلا محاولة الالتفاف على ذلك وهذا أصبح صعباً بل مستحيلاً، لأنه لا توجد هوامش للمناورة بسبب وجود استقطاب دولي مثلاً كما كان حالة وجود الاتحاد السوفيتي السابق، أو أن يقتربوا من الأجندة الأمريكية، فيقولون كلاماً غير محدود بخصوص إسرائيل، ويفتحون الأسواق على مصراعيها أمام الأمريكان

وبالتالي تزداد حالة الفقر والتبعية الاقتصادية، ولا يشعر الناس بالقوة والكرامة الوطنية حيث لم يعد موجوداً نوعاً من المقاومة للمشروع الأمريكي الصهيوني، وهذا عملياً يؤدى إلى تعامل الناس مع الإخوان كما لو كانوا حكومة عملية للأمريكان، وتظهر نفس المظاهر في المجتمعات المعادية لأمريكا وإسرائيل، فيكتشف الأمريكان أن الإخوان لم يؤدوا ما هو مطلوب فيتم تغييرهم، وبذلك يخسر الإخوان الدنيا والآخرة أو أن يقوم الإخوان - في الحكومة - بمواجهة أمريكا وإسرائيل فتضرب أمريكا البلدان ذاتها على غرار أفغانستان والعراق. وهكذا فإن من الأفضل للإخوان طبعاً أن يظلوا في المعارضة وأن يتحولوا إلى حركة تحرر وطني معادية لأمريكا وإسرائيل وللعولمة والرأسمالية فلا يعرضوا أنفسهم للضياع وسوء السمعة إلى أن تظهر استقطابات دولية تسمح بهامش من المناورة أو يقضى الله أمراً كان مفعولاً. نحنُ إذاً أمام فخ أمريكي واضح لاستدراج الإخوان فإما أن يؤدوا المهمة الأمريكية بنجاح ويفقدوا شعبيتهم ومصداقيتهم وهذا متوقع جداً، وأما فالمصير هو مصير العراق وأفغانستان، والأمريكان بحاجة شديدة إلى الإخوان في هذا الصدد لأن الأمريكان لهم الآن أجندة إمبراطورية واضحة تقتضي الهيمنة على العالم والسيطرة على المناطق الإستراتيجية وتأمين وجود إسرائيل، وهذا كله لن يتحقق بسهولة طالما كانت هناك مقاومة إسلامية أثبتت فعاليتها وقدرتها على إنهاء هذا المشروع الأمريكي الإمبراطوري أو تعطيله أو جعله بلا جدوى اقتصادية، والأمريكان يعرفون أنه لا يستطيع أن يروض هذا العفريت إلا الإخوان ومن هنا جاءوا إليهم للحوار الذي هو ليس بريئاً وعلى الإخوان ألا يقعوا في هذا الفخ وإلا خسروا الدنيا والآخرة.

* * *

صعود الإخوان في الانتخابات.. والذعر العلماني!

الصعود الواضح الذي حقّقه الإخوان المسلمون في الانتخابات البرلمانية المصرية - في حقيقة الأمر - ليس مفاجأة لأي خبير أو متابع للشؤون المصرية، وتوجهات السياسة لدى الشارع المصري؛ فالحقيقة - التي لا مراء فيها والتي يراها من زمن متوسط على الأقل البصير ونصف البصير - أن لجماعة الإخوان المسلمين وجوداً قوياً في الشارع المصري، أكبر من أي حزب سياسي أو حركة سياسية علنية أو سرية، مقبولة قانوناً أو محجوبة عن الشرعية، ومن الطبيعي أن تفرز أي انتخابات نزيهة أو فيها أي قدر من النزاهة هذه الحقيقة.

الأمر الثاني الذي يعرفه الجميع أيضاً أن للشعب المصري وجداناً إسلامياً عالياً جداً، ومن البدهيّ أن يُعبّر عن هذا الوجدان في الانتخابات، كما يُعبّر عنه في غير الانتخابات.

الأمر الثالث... الذي يعرفه الجميع أيضاً، أن كل الانتخابات التي أُجريت بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية ما يُسمى بالحرب على الإرهاب جاءت بالإسلاميين... حدث ذلك في تركيا وإيران والبحرين... إلخ... فلماذا تكون مصر استثناء؟

الأمر الرابع هو أن مستوى الفساد والرشوة والمحسوبية داخل الإدارة المصرية سيجعل الناس تحاول معاقبة الحكومة وحزبها ورموزها بكل الطرق الممكنة.

لماذا إذن حالة الذعر، كما لو أن زلزالاً حدث بفوز الإخوان المسلمين بنسبة لن تتعدى ٢٥ % بأي حال من الأحوال مع كون ذلك أمراً متوقعاً أولاً؟ وهو أيضاً لن يغير في إمكانية انفراد الحكومة

والحزب الوطني باستصدار أي قرار من مجلس الشعب، بما أن الحزب الوطني فاز بأغلبية تزيد على الثلثين!!

وأنه وفقاً للمنظور والمعلن فإن جماعة الإخوان لا تستهدف الوصول إلى السلطة ومن ثم الانفراد بها قريباً.

وبصرف النظر عن موضوع مشاركة الإسلاميين في السلطة في ظل العولمة، وبصرف النظر عن الرأي في الإخوان المسلمين جماعة، أو أفكاراً، أو برنامجاً سياسياً معلناً أو مضمراً، وفي قياداتهم وكوادرهم، وفي سلوكهم ومنهجهم... الخ؛ فإن الإنسان لا يستطيع أن يتعامى عن حقيقة واضحة للعيان، وهي أن ذلك الذعر الهائل الذي ظهر من غير المسلمين، ومن مسلمين علمانيين "خاصة اليساريين" - أمر غير منطقي أولاً؛ فالإخوان مواطنون مصريون من حقهم النجاح في الانتخابات بأي نسبة، ونحن بحاجة هنا إلى البحث في أعماق هذا الأمر لعلنا نكتشف السبب الحقيقي وراء هذا الذعر.

لنرَ - أولاً - ردود أفعال المذعورين، ومن ثم نحللها؛ فالبابا شنودة مثلاً - بطريرك الكنيسة المصرية - أعرب عن قلقه من صعود الإخوان، وقال: إنه أبلغ القيادة السياسية بذلك. وبداية من المفروض أن البابا شنودة رئيس ديني، ووفقاً لتقاليد الكنيسة المصرية وعقائدها فإن عليه أن يقتصر على الأمور الروحية، ولا يشارك في المسائل الزمنية، ومع ذلك فإذا شارك فهل من حقه مثلاً أن يمارس وصاية على الشعب المصري الذي يبلغ تعداد المسلمين فيه أكثر من ٩٤ %؟ ولماذا يقلق البابا أصلاً، ولم تسجل حالات اعتداء إخوانية على المسيحيين مثلاً؛ بل ويحرص قادة الإخوان على فعل وقول كل شيء لطمأنة الأقباط!!

ويصل الأمر إلى حد أن يقول سياسي مسيحي، وهو مفكر وعضو

مجلس شعب سابق - الدكتور ميلاد حنا - وأستاذ جامعة، بل ومعروف بحضوره لحفلات الإخوان المسلمين، وإشادته بهم من قبل، يصل الأمر إلى حد أن الرجل يصرح للصحف المصرية بأن أغنياء الأقباط سوف يهاجرون من مصر بسبب صعود الإخوان!! أما فقراؤهم فسيتحولون إلى الإسلام أو يعانون من الاضطهاد!! وبدهيّ أنه لا الإسلام ولا مفهوم الإخوان للإسلام يسير باتجاه اضطهاد الأقباط، ونكرر أن ذلك على فرض وصولهم إلى السلطة، وهو ما زال أمراً بعيداً حتى الآن لاعتبارات كثيرة!!

على جانب آخر، نجد أن المثقفين العلمانيين يبدون ذعراً بلا حدود؛ فهم يخوفون الناس من الإخوان، ويقولون: إنهم سوف ينشرون الخراب، وإن المثقفين لن يعيشوا بعد الآن في أمان... الخ.

ما دام الإخوان حصلوا على هذه النتيجة في الانتخابات، ثم يبحثون عن طريقة لمنع ذلك - وكأنه ليس من حق الإسلاميين عموماً والإخوان خصوصاً المشاركة في السلطة أو الوصول إليها؛ فهل هؤلاء أوصياء على الناس مثلاً؟ ثم يصل بهم اليأس إلى حد اتهام الناس بالجهل، واتهام النظام الانتخابي بالفساد، بدلاً من أن يعترفوا أمام أنفسهم، أنهم معزولون في برج عاجي، وأن هذا التعالي الزائف عن الجماهير، واستخدام خطاب ومفاهيم ومصطلحات لا يفهمها الناس أو يرفضونها، ومن ثم فإن عليهم إما احترام وجدان الناس أو القبول على الأقل بما يختاره هؤلاء الناس، أو الاعتراف بأنهم لا يريدون صندوق الانتخاب كطريق إلى السلطة، وفي هذه الحالة فإنهم هم الذين يوصفون بـ"الإقصائية والتكفير السياسي"، وليس الإخوان الذين قبلوا بقواعد اللعبة السياسية، ومارسوها تحت ظروف صعبة، فهم جماعة محظورة،

تمارس ضدهم البلطجة والنفوذ الحكومي.

وهكذا فإن إقالة الشعب من العملية السياسية أقرب إليهم من الاعتراف بحق هذا الشعب في اختيار ممثليه ما دام ينتخب الإخوان المسلمين.

لنبحث إذن عن السبب الكامن حول هذا الذعر.... إن السبب في رأيي هو اكتشاف هؤلاء جميعاً أنهم بذلوا الوقت والمال والجهد؛ بل ومارسوا الكذب والخداع وعمليات غسيل المخ، وكذا قامت نظم ديكتاتورية بقمع الناس إلى آخر مدى، بهدف صرف الناس عن الإسلام، فإذا محصلة ذلك كله هي أن الشعب المصري تمسك أكثر بإسلامه، واختار من يرفع شعار الإسلام، حتى ولو كان له على هؤلاء الرافعين للشعار تحفظات كبيرة أو صغيرة.. بل السبب الرئيس هو الحقد على هذا الدين الذي لا يوجد حل هناك لاستئصاله من النفوس.

* * *

لماذا فقد اليسار المصري
الجزء الباقي من أرضيته في الشارع المصري

كان ولا يزال اليسار في مصر محدود الشعبية، محدود التواجد ويرجع ذلك إلى أسباب بنيوية في الواقع المصري وأخرى تاريخية متصلة بسلوك وممارسات اليسار المصري منذ نشأته.

فمن الناحية البنيوية فإن الوجدان الإسلامي للشعب المصري مرتفع جداً، وبالحق أو بالباطل فإن سمعة اليسار المصري فيما يخص احترام الدين سيئة إلى حد كبير.

ومن الناحية التاريخية شارك عدد هام من اليهود في مصر في

نشأة الحركة الشيوعية " جوزيف روزنتال - هليل شوارتز - هنري كورييل "، والأخير ورط الحركة الشيوعية في مصر وتحديداً حركة " حدتو " "الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني " في نوع من القبول بظهور دولة إسرائيلية في نهاية الأربعينيات وقد ثبت فيما بعد علاقة هنري كورييل بالصهيونية وهذا الأمر أحدث نوع من العازل والرفض الشعبي المصري للحركة الشيوعية عموماً. ولكن مع ذلك هناك بالطبع يسار وطني، وأحزاب يسارية وطنية وشيوعيون رفضوا هذا المنحنى الذي أتبعه هنري كورييل ورفاقه. حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي - هو الحزب العلني لليسار المصري نشأ في نهاية السبعينيات بموافقة من الرئيس المصري أنور السادات عندما تم تحويل المنابر داخل الاتحاد الاشتراكي إلى أحزاب وتمت الموافقة على ثلاثة أحزاب إحداها يمثل اليمين " حزب الأحرار " والثاني يمثل الوسط " حزب مصر " وقد تحول هذا الحزب إلى الحزب الوطني الديمقراطي فيما بعد - والثالث هو حزب اليسار " حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي "، ومن المفروض أنه ضم كل فصائل اليسار أو معظمها اليسار الماركسي واليسار القومي، بل وما يسمى باليسار الديني المستنير " وهو اسم على غير مسمى بالطبع " إلا أن التطورات التي لحقت ببنية الحزب الداخلية أدت عملياً إلى سيطرة مجموعة واحدة على الحزب هي مجموعة الدكتور رفعت السعيد، الذي أصبح الآن رئيساً للحزب بعد تخلي خالد محيي الدين عن تلك الرئاسة. ووفقاً للتحليل الاجتماعي واليساري، فإن واقع الفساد والفقر في مصر من المفروض أن يزيد رقعة اليسار، ولكن الملاحظ أن تلك الرقعة تضيق مع الوقت، وهذا بدوره يرجع إلى عوامل عامة، وعوامل خاصة بحزب التجمع ذاته.

العوامل العامة البنيوية والتاريخية سبق أن رصدناها، يضاف إليها

ظاهرة المد الإسلامي في مصر والعالم منذ السبعينات، وهي ولا شك تؤثر في نمو اليسار عموماً.

العوامل الخاصة تتصل بسياسات الحزب، وقد لاحظنا في الانتخابات البرلمانية الأخيرة تقلص نواب الحزب من ١٠ إلى ٣ فقط، بل إن رموزاً كبيرة مثل خالد محيي الدين، وهو أحد قيادات مجلس قيادة الثورة، والزعيم التاريخي لحزب التجمع واليساري المخضرم قد فقد مقعده الانتخابي أمام شخصية إخوانية غير معروفة بالمرة من قبل، ولا تملك الرصيد الثقافي والسياسي والتاريخي لخالد محيي الدين، الأمر الذي يعني أن الشعب المصري يرسل رسالة احتجاج على سلوك حزب التجمع، وكذا فقد أمثال أبو العز الحريري والبدري فرغلي وغيرهما مقاعدهم ليس لأنهم شخصيات مرفوضة، بل العكس هم شخصيات شديدة الكفاءة والإخلاص، ولكن الرفض جاء لسياسات الحزب الذي يمثلونه. ويرى البعض أن ذلك يرجع إلى سيطرة مجموعة الدكتور رفعت السعيد على الحزب، وأنها قادت الحزب إلى كارثة. وقد رصد البعض عدداً من الممارسات التي قام بها الحزب تحت قيادة رفعت السعيد كالتالي.

- عدم الوقوف بجانب الفلاحين الفقراء بخصوص قانون إيجار الأراضي، ووصل الأمر إلى أن رجال الدكتور رفعت السعيد طردوا هؤلاء من الحزب عندما لجأوا إليه للاحتجاج على طردهم من الأراضي.

- نوع من التحالف غير المفهوم بين رفعت السعيد والكنيسة المصرية والدفاع عن قضاياها بالحق والباطل، والسكوت على ممارساتها الرجعية أو المحافظة - من وجهة نظر اليسار على الأقل -

وقبول التعصب المسيحي في نفس الوقت شن الدكتور رفعت السعيد شخصياً حملة ضخمة على الاتجاه الإسلامي عموماً والإخوان المسلمين خصوصاً، بمعنى أن الدكتور رفعت السعيد يزعم أنه يحارب التعصب والرجعية، ويقصر ذلك على التعصب الإسلامي والرجعية الإسلامية ويدافع عن نظيرتها المسيحية!!.

- نوع من التحالف بين الحزب والنظام المصري، مما جعل الحزب بمثابة ملحق للحزب الوطني والحكومة، واعتبار الحزب أن الحرب على ما يسمى التأسلم السياسي مقدم على الدفاع عن الحريات وعن الفقراء وغيرها من المبادئ اليسارية المزعومة، مما أفقده مصداقيته ومصداقية الحزب عموماً بل وأثر على كل فصائل اليسار، وفي الحقيقة فإن عدد كبير من اليساريين والشيوعيين تحولوا إلى دعاة لأمريكا، أو من كبار قيادات التطبيع مع الكيان الصهيوني، وكانوا الأكفأ والأبرز في هذا الصدد بما يمتلكون من رصيد نضالي ومكانة فكرية وثقافية معروفة، ولكن هذا لا يمنع من وجود عدد من الشرفاء الذين تمسكوا بمبادئهم ورفضوا العمل مع الحملة الأمريكية على الاتجاه الإسلامي بل وتحالفوا أحياناً مع الإسلاميين في الدفاع عن المقاومة العراقية والفلسطينية وغيرها.

- الحديث عن وجود مصالح اقتصادية بين الحكومة والدكتور رفعت السعيد شخصياً، ويتم الحديث عن إسناد طباعة مطبوعات حكومية لمطبعة الأمل المملوكة للدكتور رفعت السعيد.

أياً كان الأمر فقد حزب اليسار قدراً كبيراً من أرضيته، وخسرت قيادات يسارية مقاعدها في الانتخابات ليس بسبب شخصياتهم كما قلنا، بل بسبب سياسات الحزب، وهذا الأمر بالضرورة سيكون مثار نقاش

داخل الحزب، ومن الضروري بالطبع تغيير السياسات وتغيير الخطاب السياسي للحزب، وإلا فإن الموت السريري هو مصير الحزب، ولكن هل يمكن فعلاً الإطاحة بالدكتور رفعت السعيد، أم أنه مازال يملك أوراق النفوذ داخل اللجنة المركزية لحزب التجمع، وأنه يفضل العناد والاستمرار في نفس المسار الفكري والسياسي للحزب حتى ولو كان في ذلك نهاية للحزب!!.

* * *

عاجل إلى الإخوان!

من الحقائق البديهية أن تحقيق تفوق ما أسهل من الحفاظ عليه، ومن ثم فإن قراءة أسباب هذا التقدم والعمل على تثبيتها وتعظيمها هو أحد أهم وسائل المحافظة عليه من الضياع.

ومن الأمور الشرعية المعروفة أن المسلم مرآة أخيه، وأن النقد والنقد الذاتي فريضة إسلامية، و"رحم الله امرأ أهدى إلي عيوبي" هو مبدأ إسلامي، وليس بالضرورة أن تكون عيوبا، ولكن من الممكن أن تكون ميزات لا يهتم بها الإنسان فيلفت غيره نظره لها.

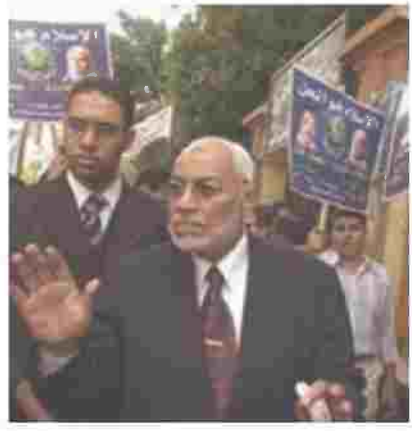

(مهدي عاكف المرشد العام للإخوان عقب الإدلاء بصوته)

حقيقة واضحة

إن صعود وتقدم مرشحي جماعة "الإخوان المسلمين" في الانتخابات البرلمانية المصرية حقيقة لا شك فيها، وهو في الحقيقة لم يكن إلا كشفا لقوة وتواجد القوى السياسية المختلفة في الشارع المصري، وتوجهات ووجدان هذا الشارع.

الحقيقة التي كشفت عنها تلك الانتخابات - ولا أبالغ - هي أن "الإخوان المسلمين" هي القوة الوحيدة في الشارع المصري حاليا، وأن الحزب الوطني لو ارتفعت عنه يد الحكومة بالدعم المادي والإعلامي والبوليسي لتلاشى، أما أحزاب المعارضة والقوى السياسية غير الرسمية الأخرى فحجمها يقترب من الصفر، وهي محصورة بين النخب، ومعزولة عن وجدان الناس، ولا تخوض معاركها في الشارع، بل على شاشات الفضائيات وعلى أوراق الصحف، وقد لقنها الشارع المصري درسا لن يُنسَى.

هذا الدرس ببساطة يقول: إن وجدان الناس في مصر إسلامي حتى النخاع، وإن العلمانية مرفوضة شكلا وموضوعا، وإن كل الرطانات والمؤلفات والتعالي الثقافي الزائف لا قيمة له ولا رصيد له في الواقع المصري الشعبي، وهذا معناه ببساطة شديدة انحياز الناس إلى المشروع الإسلامي، ويترتب على ذلك مباشرة أن استخدام اللغة الإسلامية هو أمر صحيح وعلمي وغير طائفي، ومن ثم فإن على "الإخوان المسلمين" ألا يستمعوا إلى النصائح المسمومة التي يقدمها بعض المحللين حول ضرورة تخفيف لهجة الخطاب الإسلامي للإخوان المسلمين، بل المطلوب زيادة جرعة هذا الخطاب وأثره وتعميقه دون تطرف أو غلو، أما إذا كان هؤلاء يريدون من "الإخوان المسلمين" - مثلا - استخدام لغة حزب محافظ، فإنهم لا يريدون إلا نزع أهم أسلحة "الإخوان المسلمين" الفكرية والسياسية والثقافية.

لا للخطاب الاعتذاري

يجب أيضا ألا ينجر "الإخوان المسلمون" إلى تقديم خطاب تبريري أو اعتذاري، فالتهمة التي روجها الإعلام والعلمانيون حول المشروع الإسلامي وحول "الإخوان المسلمين" تساقطت مثل الأوراق الجافة، ومن ثم فإن الانزلاق إلى الدفاع والتبرير هو فخ خطير. والصحيح أن نقدم المشروع الإسلامي بقوة دون افتئات على حقوق الآخرين، ودون غرور أو تعالٍ أو إقصاء للآخر مهما كان حجمه.

بين الدعوي والسياسي

تنقسم أسباب الصعود الإخواني - في نظري - إلى شقين: شق يتعلق بجماعة "الإخوان" نفسها، وشق يتعلق بالآخرين. فبالنسبة للجماعة فإن التنظيم الدقيق والكفء - ولا شك - كان أهم أسباب النصر، بل كان الوعاء الذي حمل الأسباب الأخرى على كتفه للوصول إلى هذا النجاح، ومن ثم فإن الدعوات إلى حل الجماعة واستبدال حزب سياسي بها فقط أمر ينبغي التوقف فيه.

(مجموعة من الإخوان يصلون خارج إحدى اللجان الانتخابية)

أنا شخصيا من دعاة الفصل بين العمل السياسي والعمل الدعوي والخيري للحركات الإسلامية، ولكن بشرط توفر الظروف الصحية لذلك، فلا يمكن التحول إلى حزب سياسي فقط أو حتى حزب سياسي وجمعية خيرية مع حل الجماعة إلا بنضوج الظروف الموضوعية، كوجود ديمقراطية حقيقية، ووجود

حرية حقيقية، ووجود سيادة قانون حقيقية، وإلغاء الطوارئ والقوانين سيئة السمعة، ووجود مناخ حقيقي لتداول السلطة، أما بدون ذلك فهو نوع من الخداع على طريقة ربط الأسد وتقييده قبل مصارعته.

محاربة الفساد وتجنبه

من أسباب تصويت الناخب لمرشحي "الإخوان" - بالإضافة إلى خيار الناس الإسلامي وكفاءة الجماعة التنظيمية - انتشار الفساد والديكتاتورية والمحسوبية والرشوة والانهيار الاجتماعي وتدني مستوى المعيشة، وهذا يعني أن الشعب المصري ينتظر من "الإخوان المسلمين" في المجلس وخارجه نضالا برلمانيا وسياسيا متميزا، دفاعا عن الحريات، وتضامنا مع المعتقلين السياسيين من كل الاتجاهات والقوى، وانحيازا غير مشروط لحرية الصحافة والتعبير والعمل السياسي والحزبي.

وينتظر الشعب أيضا من نواب "الإخوان" داخل المجلس - وخارجه أيضا - التصدي للفساد وكشفه ومحاربته بلا هوادة، وعدم ممارسة الفساد قطعا، فالإخوان المسلمون بشر يمكن أن يفسدوا، ومن ثم لا بد من اليقظة حتى لا يتحول بعض الأفراد إلى نماذج فاسدة تحقق مصالحها الشخصية المادية أو المعنوية، والحساب هنا سيكون مضاعفا؛ لأن ذلك لو حدث فسيعتبره الشعب الذي وثق بالإخوان خيانة منهم للأمانة.

لقد انصرف الشعب عن الحزب الوطني الحاكم لممارسته المحسوبية بشتى صورها، وهذا بالضبط ما نخشى أن يقع فيه "الإخوان"، فعلى "الإخوان" ألا يعطوا امتيازات في دوائر نفوذهم لأقاربهم، أو للمنتمين للجماعة، بل من خلال معيار الكفاءة والاستحقاق وفق قواعد شفافة.

وعلى "الإخوان" أيضا أن يدافعوا عن مصالح الفقراء الاقتصادية والاجتماعية، وألا يتخلوا عن الضعفاء والمهمشين مهما كان الثمن؛ لأن النيابة هي عن الأمة

جميعها، وهي أمانة ينبغي عدم التفريط فيها، ومن ثم فكل عمل يضر الفقراء مثل تغيير قانون إسكان المساكن، أو إلغاء الدعم، أو المزيد من الخصخصة والعولمة، أو فرض الضرائب أو زيادة الأعباء، أو إلغاء مجانية التعليم... إلخ من واجب "الإخوان" التصدي لها بطريقة حقيقية، وليس لمجرد تسجيل موقف.

رفض المزايدات والتنازلات

(رجال وسيدات يدخلون من نوافذ اللجان للتصويت للإخوان بعدما منعتهم الشرطة)

من العوامل المعروفة في تصويت الناس للإخوان والاتجاه الإسلامي عموما فضلا عن العوامل السابقة وجود نوع من الاحتقان الطائفي المستتر أحيانا والجلي في أحايين أخرى بين عنصري المجتمع من المسلمين والمسيحيين، نتيجة بعض الحوادث مثلما حدث في الإسكندرية من قصة المسرحية المعروفة، ومن قبله حادث تسليم وفاء قسطنطين للكنيسة، وغيرها من الأحداث.

وإذا كان بعض المسيحيين يحذر من أن صعود "الإخوان" يعني هجرة المسيحيين من مصر، فهذا نوع من المزايدة الهدف منها جر "الإخوان" إلى نوع من التنازلات وبلع الاستفزاز، والتخلي عن بعض الثوابت. والصحيح أن على "الإخوان" أن يحذروا من هذا الفخ، حيث يجب أن يكونوا أول من يرفض وينتفض إذا ما تم المساس بمقدسات الإسلام من مسلم أو من غير مسلم على حد

سواء. وهذا لا يعني بالطبع إلا المزيد من إنصاف غير المسلمين، ومعاملتهم بمقتضى العدل وفقا لشريعة الإسلام ذاتها التي تحض على ذلك، وليس بادعاء العدل والموضوعية بالتخلي عن ثوابت الإسلام أو قبول امتهان رموزه.

لا تغازلوا الأمريكان

ولعل أكبر وأهم العوامل التي ساهمت في صعود الإسلاميين في كل انتخابات تقريبا أجريت بعد إعلان الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب، هو الشعور الشعبي - في إيران وتركيا والبحرين والآن مصر وغدا جميع الدول - بأن الولايات المتحدة تشن حربا على الإسلام ذاته، وأن هناك شعورا بالمهانة الدينية والقومية والحضارية الإسلامية بسبب احتلال أفغانستان والعراق، والممارسات الصهيونية في فلسطين، وعجز بعض الحكومات العربية وعمالة البعض الآخر.

هذا العامل الأهم ينبغي على "الإخوان" احترامه بجدية، وليس بمجرد تصريحات، وأن يكفوا تماما عن مغازلة أمريكا أو ادعاء إمكانية التفاهم معها بدعوى المصلحة، فالشعب العربي عامة، والمصري خاصة يعشق كل من يهاجم أمريكا، ليس لأنه شعب عاطفي، بل لأنه يحس بسكين أمريكا على رقبته ورقبة إخوانه في أفغانستان والعراق وفلسطين.

ومن ثم فإن المطلوب من "الإخوان" لتحقيق المزيد من القبول الشعبي وإفشال حالة الحصار الحكومي والعلماني، هو بناء موقف رفض حقيقي للمشروع الأمريكي الصهيوني، والوقوف شكلا وموضوعا وبحزم وبدون تردد أو إمساك العصا من المنتصف مع المقاومة في أفغانستان والعراق وفلسطين، والتفريق دائما بين رفض الديكتاتورية واستخدام هذا الرفض في القبول بالأجنبي.

وعلى "الإخوان" ابتكار صيغة لرفض الديكتاتورية ومقاومة العدوان الخارجي في نفس الوقت، وإذا كان لا بد من تقديم أحدهما على الآخر، وعلى قاعدة أخف الضررين - والصحيح ترك أسوأ الضررين - فلا شك أن العدوان والاحتلال الأجنبي أسوأ من الديكتاتورية الداخلية وكلاهما سيئ، وكلاهما سبب للآخر، وهذا الترتيب ليس إلا من قبيل توضيح المسألة.

الناس تنتظر من "الإخوان" أن يكونوا على قدر المسئولية، مسئولية قيادة الأمة ضد عدوها الخارجي (أمريكا وإسرائيل)، وعدوها الداخلي (الديكتاتورية والفساد)، وننتظر من "الإخوان" أن يكون معيار التفاضل هو الكفاءة وليس الانتماء إلى "الإخوان" أو حتى الانتماء إلى التيار الإسلامي، أو صلة قرابة أو مصلحة هنا أو هناك.

الناس وضعت في "الإخوان" الثقة.. وإن لم يكونوا على قدرها ويرعوها حق رعايتها فستكون فتنة، وأي فتنة، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

* * *

أزمة الليبرالية

انقلاب الوفد بداية أم نهاية

جاءت أحداث يوم الأربعاء ٢٠٠٦/١/١٨ في حزب الوفد، والتي تم بمقتضاها الإطاحة برئيس حزب الوفد الدكتور نعمان جمعة، وتعيين محمود أباظة عضو الهيئة العليا رئيساً جديداً، جاءت هذه الأحداث لتطرح سؤالاً - هو مطروح بالفعل - عن مستقبل حزب الوفد المصري، وهل ستكون تلك الأحداث بداية لانطلاق الوفد من جديد، أم هي نوع من صحوة الموت الأخيرة، وأن التجديد والتغيير في قيادات الحزب لن يحول دون وصوله إلى مثواه الأخير!!.

أحداث الأربعاء جاءت خاتمة لسلسلة من الصراعات والتصريحات النارية

المتبادلة بين قيادات الوفد، والتي كان منها إصدار رئيس الوفد " السابق " الدكتور نعمان جمعة قرارات بفصل وتجميد عدد من الأعضاء واتهام العناصر المناهضة له بالعمالة لدول أجنبية وذلك بعد أن قام هؤلاء بالهجوم على رئيس الوفد السابق، واتهامه بأنه يدير الحزب بصورة فردية، وأن أزمة الحزب ترجع في جزء كبير منها إلى شخصية رئيس الحزب وليس لقوة الحزب نفسه، وتمخضت أحداث الأربعاء عن انعقاد الهيئة العليا للحزب واتخاذ قرار بأغلبية ٣٣ صوتاً ضد ٥ أصوات بإقالة رئيس الحزب وتعيين محمود أباظة خلفاً له، وهو من أسرة معروفة وكبيرة وذات نفوذ كبير ولها تأثير في السلطة وفي الأحزاب عموماً، والوفد خصوصاً، كما أنه عضو مجلس الشعب وعضو بالهيئة العليا للحزب، وفي مقابل ذلك أصدر رئيس الوفد السابق قرارات بفصل هؤلاء الأعضاء " أعضاء الهيئة العليا الـ ٣٣ الذين صوتوا ضده "، وقال أن الهيئة العليا للحزب لا تملك صلاحيات إقالته لأنه منتخب من الجمعية العمومية للحزب وقد تمسك كل طرف بموقفه، واعتصم داخل إحدى الغرف داخل مقر الوفد، وبات الجميع ليلتهم في الحزب ولم يغادروه وفي اليوم التالي تم إقناع الدكتور نعمان جمعة بترك مكتبه وانتظار حكم لجنة شئون الأحزاب بمجلس الشورى أو رفع قضية أمام القضاء بدلاً من الصراع والاشتباك داخل مقر الحزب وهكذا يمكننا أن نقول أن الفصل الأول في النزاع قد انتهى لصالح دعاة التغيير وتمت إقالة رئيس الحزب وتعيين رئيس جديد خلفاً له.

ولكن هل يكون الرئيس الجديد قادراً على إعادة الحياة إلى حزب الوفد وعلاجه من الضعف وإعادته إلى واجهة الحياة السياسية، وكان حزب الوفد قد حصل في الانتخابيات البرلمانية الأخيرة على ٦ مقاعد فقط من ٤٤٤ مقعد هي عدد أعضاء مجلس الشعب المصري " البرلمان "، وصحيح أن الأحزاب الأخرى مثل التجمع " ٢ مقعد "، والناصري " صفر " والغد " ٢ مقعد " والكرامة " ٢ مقعد " حصلت على مقاعد أقل من الوفد، إلا أن حصول الوفد

على تلك النتيجة المتدنية كان مؤشراً جديداً على وجود أزمة هيكلية وبنيوية داخل الحزب، خصوصاً وأن رئيس الحزب السابق والذي دخل انتخابات رئاسة الجمهورية في العام الماضي قد حصل على ٣ % فقط من الأصوات وجاء ترتيبه الثالث بعد كل من الرئيس المصري محمد حسني مبارك، وأيمن نور رئيس حزب الغد...

الحقيقة أن حزب الوفد والذي كان الحزب الرئيسي في مصر منذ عام ١٩١٩ وحتى ثورة ١٩٥٢، ثم أصبح الحزب الثاني بعد حزب الحكومة منذ عودته إلى الحياة السياسية عام ١٩٧٩، بل وحصل على المرتبة الثانية في انتخابات البرلمان عام ١٩٨٤، هذا الحزب يعاني بالفعل من ضعف شديد، ولكن هل يرجع هذا الضعف إلى فشل قيادات الحزب في إدارة العمل السياسي أم أنه يرجع إلى انصراف الجمهور المصري عن كل الأحزاب غير الإسلامية خصوصاً وأن الأحزاب الأخرى بدورها لم تحصل على نسبة تذكر في الانتخابات البرلمانية الأخيرة والتي حصل فيها الحزب الحاكم على ٧٥ % والإخوان المسلمون على ٢١ %. بمعنى أن التغيير في حزب الوفد لن يقدم ولن يؤخر في الموضوع اللهم إلا في حيز ضيق، لأن الشارع المصري منصرف إما إلى الحكومة طلباً للمصالح والمغانم أو خوفاً من المكاره أو إلى الاتجاه الإسلامي، وأن الليبرالية بالذات والعلمانية عموماً تعاني من أزمة حقيقية بل تكاد تصل إلى حالة الموت السريري، وأن الأوضاع الدولية والإقليمية والحرب الأمريكية على الإسلام - أو هكذا يفهم الجمهور المصري - وكذا الاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان وممارسات إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وغيرها من العوامل كلها تدفع في اتجاه التمسك بالهوية والدين والحضارة، ومن ثم فلا ساحة هناك للعلمانية ولا مستقبل لليبرالية، وأن العداء الحقيقي لأمريكا وإسرائيل ودعم المقاومة والتمسك بالهوية والدين والحضارة أصبحت شروط

موضوعية لمن يريد الحصول على تفويض شعبي، أو أي قدر من هذا التفويض.

* * *

الليبراليّون بين الرفض الشعبي والصراع الداخلي

الأزمة الخطيرة التي أصابت حزب الوفد المصري في الآونة الأخيرة هل هي تعبير عن تردي الأوضاع داخل هذا الحزب ذي التاريخ الكبير في الواقع السياسي المصري، والذي ظل هو الحزب الأكبر والأهم في الحياة المصرية منذ عام ١٩١٩ وحتى عام ١٩٥٢؟ وكذا عندما عاد إلى الحياة السياسية المصرية عام ١٩٧٨ كان هو الحزب الأكبر والأهم في إطار المعارضة المصرية وحصل بالفعل على النسبة الأكبر من المقاعد في الانتخابات البرلمانية المصرية عام ١٩٨٤ بالنسبة لأحزاب المعارضة، وبديهي أنه لا يمكن مقارنته بالحزب الحاكم الذي تعبر عدد المقاعد التي يحصل عليها عادة عن النفوذ الحكومي أكثر من أن تعبر عن حالة شعبية في الشارع السياسي المصري.

هذه الأزمة هل هي مجرد أزمة قيادات داخل الحزب أم تعبير عن تراجع خطير وحاد في شعبية الحزب وصلت به إلى أن يصبح مرشحه للرئاسة في الانتخابات الرئاسية المصرية "مارس ٢٠٠٥ " هو رقم (٣) في المرشحين، وحصل على ٣ % من الأصوات؟ وكذا في الانتخابات البرلمانية التي حصل فيها الحزب على ستة مقاعد فقط من عدد (٤٤٤) مقعداً!

في حين حصل الإخوان المسلمون مثلاً على (٨٨) مقعداً، مما جعل الحزب يقع في خانة الأحزاب الهامشية.

أزمة حزب الوفد إذن تعبير عن حالة بنيوية في الواقع العربي والإسلامي،

وهي تراجع العلمانية عموماً، والليبرالية كفكرة تعاني من حالة موت سريري؛ لأنها أولاً فكرة تغريبية لا تجد تربة صالحة في الواقع العربي والإسلامي، ومن ثمّ فهي بلا جذور حقيقية في الواقع، ومن المفروض أنها انتهت تاريخياً بهزيمة الليبرالية العربية عام ١٩٤٨، وما بقي منها بعد ذلك كان مجرد نوع من القصور الذاتي، أو أفكار بين النخبة المثقفة لا علاقة لها بالجماهير، ولأنها ثانياً جزء من تركيبة رفضتها الجماهير دائماً في أي انتخابات حرة، وهي التركيبة العلمانية التغريبية بكل أنواع طيفها السياسي من يمين ويسار ووسط، ولأنها ثالثاً عكس اتجاه مصالح الأمة ووجدانها؛ فأحوال الأمة الآن تتمثل في تحدٍ استعماري صهيوني جديد (بلدان محتلة بالفعل أو تحت وصاية النفوذ الأجنبي عمليا) وبعد كل التجارب والمحاولات فإن حركة التحرر العربي والإسلامي ذات التوجه العلماني أو حتى القومي والوطني قد أخفقت إخفاقاً ذريعاً، ولم يبق في أرض المقاومة إلا الحركات الإسلامية، وهذا بديهي؛ فمادامت الفترة الاستعمارية الصهيونية في كل مراحلها استهدفت ضمن ما استهدفت دين الأمة وهويتها وحضارتها فإن التأكيد على تلك الهوية والحضارة والدين هو جزء من مشروع المقاومة لا يصلح إلا به، ومن ثم فإنه لا مستقبل لأي حركات علمانية - يسارية أو ليبرالية - على الساحة العربية. حزب الوفد المصري كنموذج لليبرالية المصرية، أو النموذج الأكبر والأهم في هذا الصدد تعرّض لهذه العوامل كلها، وقد عبرت تلك العوامل البنيوية عن نفسها في أزمة حزب الوفد الأخيرة، عن طريق محاولة انقلاب قام بها عدد كبير من أعضاء الهيئة العليا للحزب بقيادة الدكتور محمود أباظة، وهو عضو مجلس شعب عن حزب الوفد، ومن أسرة وفدية عريقة، وله علاقات واسعة بمصادر النفوذ والثروة، وقد اجتمع أعضاء الهيئة العليا، وقرروا إقالة الدكتور نعمان جمعة من رئاسة الحزب، والدعوة إلى جمعية عمومية لانتخاب رئيس بديل، وسيطر أنصار هؤلاء على مقر الحزب والجريدة، ولكن الدكتور نعمان جمعة استطاع أن

يستصدر عدداً من القرارات القضائية بإلغاء تلك الأمور؛ إذ تنص اللائحة الداخلية للحزب على أن تكون دعوة الجمعية العمومية من اختصاص رئيس الحزب، وكانت النتيجة أن توقفت الجريدة عدة أسابيع، ثم عادت للصدور بالاتفاق مع المجلس الأعلى للصحافة، وعلى أساس أن تكون الجريدة محايدة في هذا الصراع حتى لا تتعطل مصالح الصحفيين بالجريدة. وقد استطاعت جبهة الدكتور محمود أباظة بالفعل عقد جمعية عمومية يوم ٢٠٠٦/٢/١٠، وتم انتخاب رئيس جديد للحزب هو مصطفى الطويل، على أن تكون تلك الرئاسة مؤقتة لحين عقد جمعية عمومية تتبنى تغيير لوائح الحزب، وانتخاب رئيس مستديم وإصلاح الأوضاع المتردية، وبالطبع فإن الدكتور نعمان جمعة الرئيس السابق أو الحالي للحزب على حسب الموقف من الأحداث، لم يستسلم لذلك فاستصدر قراراً قضائياً بعدم مشروعية الجمعية العمومية للحزب المنعقدة في ٢٠٠٦/٢/١٠.

وهكذا فنحن أمام دوّامة حقيقية قد تعصف بما تبقى من حزب الوفد، وربما تكون تلك علامات الشيخوخة، أو حتى الموت السريري لذلك الحزب، فأغلبية الأعضاء، والهيئة العليا في جانب، ورئيس الحزب السابق "الحالي" في جانب، و على الرغم من سيطرة مجموعة الدكتور أباظة على المقر، وعلى معظم هيئات الحزب إلا أن خيوط الشرعية والقوانين واللوائح لا تزال تعمل في جانب الدكتور نعمان جمعة الذي هو - من الناحية القانونية وفقاً للقرارات القضائية الصادرة - لا يزال الرئيس الرسمي للحزب، على الرغم من أنه لا يستطيع مثلاً دخول مقر الحزب نظراً لسيطرة معارضيه على ذلك المقر.

وإذا كان حزب الوفد الذي يطرح الليبرالية والديمقراطية كنموذج لمصر كلها، غير قادر على حل صراعاته الداخلية ديمقراطياً؛ فإن كثيراً من المصداقية سيفقدها هذا الحزب في أخص خصوصياته، ومن ثم يفقد المسوّغ

الأخير للتواجد على الساحة المصرية.

* * *

قضاة مصر.. ورياح التغيير السياسي

رغم أن القضاة في مصر - وفقاً للقانون - لا يشاركون في العمل السياسي وليس من حقهم الانضمام إلى الأحزاب أو تفضيل حزب على آخر بالقول أو الفعل؛ إلا أن المراقبين يعتبرون سلوك القضاة في المرحلة القادمة سيكون هو العامل الأهم في عملية التغيير السياسي بمصر، ذلك أن القضاة لو تمكنوا حقاً من الإشراف والسيطرة الكاملة على العملية الانتخابية في مصر؛ فإنه سيكون من الصعب على الحكومة المصرية أن توقف رياح التغيير التي هبت بقوة على الواقع المصري خاصة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة ٢٠٠٥.

ووفقاً للقانون الذي صدر منذ سنوات قليلة فإن القضاة يشرفون على عملية التصويت، وعلى نقل صناديق الانتخابات، وعلى فرز الأصوات ثم تسليم نتيجة الفرز إلى القاضي الرئيسي ليقوم بدوره بتجميعها ومن ثم إعلان النتائج... وهذا القانون كان مطلباً دائماً للمعارضة المصرية، ورغم أنه يحقق جزءاً من الشفافية إلا أنه تم الالتفاف على العملية بأكثر من طريقة ومن ثم إجراء عملية تزوير هي أقل مما كان يحدث من قبل - قبل إشراف القضاة على العليمة الانتخابية - ولكنها موجودة ومؤثرة على كل حال، و تتمثل عملية الالتفاف على الإشراف القضائي على الانتخابات في عدد من الممارسات كالتالي:

- التلاعب في عملية قيد الناخبين في الجداول، ومن ثم إجراء قيد جماعي قبيل الانتخابات لصالح أحد المرشحين.

- إجراء نوع من الأخطاء المتعمدة في أسماء الناخبين المسجلين في الجداول، خاصة في المناطق التي تصوت أو من

المتوقع أن تصوت ضد مرشحي الحكومة.

- منع الناخبين من الوصول إلى أماكن التصويت عن طريق الحصار الأمني أو استخدام البلطجة، وبديهي أن القاضي يسيطر على العملية الانتخابية داخل اللجنة ولا يستطيع أن يأمر الشرطة مثلاً بفتح الطريق في خارج اللجنة للناخبين لكي يصلوا إليها!! أو يأمرهم بإنهاء عمليات البلطجة لمنع الناخبين من التصويت، وهكذا فإن وصول الناخب إلى لجنة التصويت للإدلاء بصوته أمر تحدده الشرطة وليس القاضي.

- إمكانية تعيين قاض معين - موالٍ للحكومة - كرئيس مسؤول عن التجميع وإعلان النتائج - ومن ثم يعلن نتائج مخالفة للواقع، وقد حدثت أمور من هذا القبيل حسب رواية نادي القضاة ورواية رموز المعارضة، حيث قامت المستشارة نهى الزيني بالإدلاء بشهادة خطيرة، وافقها عليها ١٥١ مستشارا ورئيس لجنة من مجموع ١٦٠ قاض كانوا يشرفون على عملية الانتخاب في دائرة دمنهور - وقالت هذه المستشارة "نهى الزيني" إن الفائز الحقيقي كان مرشح الإخوان المسلمين جمال حشمت، ولكن القاضي الرئيس أعلن فوز الدكتور مصطفى الفقي - أحد رموز النظام الحاكم - وقد كتبت المستشارة هذه الشهادة في صحيفة مصرية - ونقلت باقي الصحف هذه الشهادة، وقالت المستشارة: إن ضميرها لا يسمح بكتمان شهادة الحق، وقد قام نادي القضاة بالتحقيق في الموضوع وأدلى ١٥١ مستشارا بنفس الشهادة التي قالتها المستشارة نهى الزيني - وترى دوائر نادي القضاة أن من الضروري عدم استخدام قضاة يعملون في الحكومة، أو لهم مصالح معينة مع بعض الوزارات، وأن من الضروري أن تكون عملية إعلان النتائج شفافة.

وتروي دوائر المعارضة - وبخاصة الإخوانية، وتقارير مراكز حقوق الإنسان أن ما تم في دمنهور قد تم في الدقي ومدينة نصر والمنصورة وغيرها،

الأمر الذي أثار لغطاً كبيراً يمكن أن يحدث صداماً بين الحكومة والقضاة حيث قام وزير العدل بتحويل حوالي ١٠ قضاة للتحقيق لأنهم أدلوا ببيانات صحفية وتليفزيونية وأن ذلك غير مسموح به للقاضي قانوناً، وقد رد القضاة على ذلك بأنهم وإن كانوا ممنوعين من العمل السياسي بحكم القانون، إلا أنهم لا يستطيعون كتمان الشهادة، خاصة أن الوسائل التقليدية لتوصيل صوتهم مسدودة.

انقسم القضاة في هذا الصدد إلى قسمين، القسم الأكبر والرئيسي يمثله نادي القضاة، والقسم الآخر يمثله المجلس الأعلى للقضاة، والذي يترأسه وزير العدل ويرى نادي القضاة أنه يمثل كل قضاة مصر، وأن المجلس الأعلى للقضاء هو في النهاية يتم بتعيين حكومي، ومن ثم فالضغط عليه والتأثير عليه وارد جداً، وقد تبادل الطرفان الاتهامات، وعلى نتيجة هذا الصراع سوف يتحدد إلى حد كبير مستقبل الإشراف القضائي على الانتخابات ومن ثم مستقبل العملية السياسية برمتها في مصر.

والغريب في هذا الصدد أن عدداً من صحف الحكومة نادت بإلغاء الإشراف القضائي على الانتخابات بدعوى المحافظة على الثوب الأبيض من البقع، وتنزيهاً للقضاة عن عملية صعبة متداخلة، ولكن الأوساط السياسية والثقافية المعارضة، ترى أن تلك كلمة حق يراد بها باطل، لأن صلابة القضاة في التصدي للتزوير الحكومي، أزعجت الحكومة بالفعل، وأن الحديث عن إلغاء إشراف القضاء على العملية الانتخابية هو نوع من العودة إلى الديكتاتورية.

نادي القضاة بدوره كان الطرف الأهم في المسألة. فقد طالب القضاة الاستمرار في الإشراف على كل مراحل العملية الانتخابية في برلمان ٢٠٠٥ حتى لا يحدث فراغ دستوري ولكنه نبه إلى أن القضاة قد عانوا من كثير من التجاوزات على يد الشرطة، وأن اللجنة العليا للانتخابات لم تستجب مطلقاً

لملاحظات القضاة، ولكن النادي هدد بالانسحاب من العمليات الانتخابية القادمة ما لم تتم الاستجابة لكل مطالبه بشأن تحقيق إشراف حقيقي للقضاة على العملية الانتخابية بكل مراحلها، وداخل وخارج اللجان وتتمثل مطالب القضاة في هذا الصدد في:

- الإشراف الكامل على عملية قيد الناخبين في الجداول والتي تتم سنوياً بصرف النظر عن إجراء الانتخابات من عدمه في ذلك الوقت.

- تجهيز كشوف الناخبين قبل الانتخابات بإشراف قضائي كامل، حتى لا تتم عمليات قيد جماعي لصالح مرشح معين، أو يتم إحداث أخطاء مقصودة في تلك الكشوف لأهداف معينة.

- أن تكون كشوف الناخبين في الجولة الأولى للانتخابات هي ذاتها في عملية الإعادة.

- إنشاء شرطة قضائية تلتزم بأوامر القضاه خارج اللجان وأن يتم إعطاء الناخب الفرصة في الوصول إلى لجان الانتخاب دون التعرض للمنع أو البلطجة.

- إجراء عملية الفرز علناً - وإعلان نتائج اللجان الفرعية - لجنة بعد لجنة بمكبرات الصوت، وأن يحتفظ رئيس كل لجنة بنتائج الفرز في لجنته، وأن يتم تجميع الأصوات وإعلان النتائج أمام جميع القضاة، وإمكانية استخدام دوائر تليفزيونية لمراقبة هذه العملية وبثها على الهواء للجمهور خارج لجان الفرز.

من البديهي أن تلك الطلبات مشروعة، ومن البديهي أن تحاول الحكومة الالتفاف عليها، وإلا فقدت القدرة على التزوير والتأثير ومن ثم تضع مستقبلها في مهب الريح - من وجهة نظرها - وبديهي أن الجزء الأكبر من القضاة، وكذا نادي القضاة، لن يقبلوا أن يمارسوا دوراً تجميلياً فقط في العملية الانتخابية

الأمر الذي ربما سيقود إلى نوع من الصدام بين الحكومة والنظام، ولا شك أن نتيجة هذا الصدام ستؤثر حتماً على عملية الحراك السياسي في مصر، انتخابياً وسياسياً معاً، بمعنى أن هذا الصدام لن يؤثر فقط في الانتخابات، ولكن في الحركة السياسية في الشارع المصري أيضاً، وهو أمر له آثاره الكبرى على عملية الحراك السياسي، وربما يفعل القضاة ما لم تستطع الأحزاب والنقابات والقوى السياسية عموماً أن تفعله.

* * *

عملية الحراك السياسي في مصر
هل تصل إلى طريق مسدود

عملية الحراك السياسي واسعة النطاق والتي صاحبت الحالة المصرية بمناسبة إجراء الانتخابات الرئاسية في مصر في أوائل العام الماضي، والبرلمانية في آخره إلى ماذا وصلت وإلى أي طريق ستنتهي.

عملية الإصلاح والتغيير التي وعدت بها الحكومة المصرية إبان الحركة السياسية التي ميزت العام الماضي، لم تعد مطروحة على ساحة الإعلام الحكومي والحزبي الرسمي، ولا في أروقة مؤسسة الدولة الرسمية ولا حتى داخل الحزب الوطني فلم يعد هناك حديث عن إلغاء قانون الطوارئ، أو إصلاح الدستور في اتجاه أكثر حرية، وعمليات الإفراج عن المعتقلين السياسيين تسير بوتيرة أقل من المأمول والمرجو وعلى صعيد الحزب الوطني نفسه، فإن التغييرات التي شهدها الحزب، يرى المراقبون أنها تغييرات شخصية وغير جذرية فالإطاحة بكل من السيد كمال الشاذلي أمين التنظيم في الحزب والدكتور يوسف والي كان نوع من تحصيل الحاصل، وتعيين السيد صفوت الشريف أميناً عاماً للحزب وكل من السيد جمال مبارك " نجل الرئيس

المصري " والدكتور ذكريا عزمي " مؤسسة الرئاسة " والدكتور مفيد شهاب كأمناء مساعدين، والسيد أحمد عز كأمين للتنظيم، ينظر المراقبون إلى هذا التغيير بأنه طريقة لإفساح المجال أمام السيد جمال مبارك للسيطرة على الحزب، بل ويرون أن تعيين السيد صفوت الشريف أميناً عاماً للحزب الوطني هو تعيين مرحلي أو كقنطرة لصعود السيد جمال مبارك، أكثر من هذا يرى المراقبون أن التغييرات في المناصب المتوسطة والمفصلية في الحزب جاءت كلها برجال السيد جمال مبارك، وأن المشكلة أنه لا فرق حقيقي بين كمال الشاذلي الذاهب وأحمد عز القادم إلى منصب أمين التنظيم مثلاً اللهم إلا في السن، ومن ثم فإن السلوك والفلسفة والطريقة والأداء لكل منهما متقارب إلى حد بعيد، بل أيضاً في السمات الشخصية. ومن ثم فإن محصلة الحراك السياسي داخل الحزب الوطني هو " محلك سر ".

على مستوى الحراك السياسي بالنسبة للقوى السياسية التي طالما نظمت المظاهرات أو شاركت فيها، فإن حركة مثل حركة كفاية مثلاً أصيبت بضعف شديد في الآونة الأخيرة، وهذا يرجع إلى أن الحركة ظهرت على خلفية معينة هي رفض التمديد للرئيس والتوريث لنجله، ومادام قد تم التمديد للرئيس بالفعل في انتخابات رئاسية أجريت العام الماضي، فإن تطوير خطاب الحركة ومن ثم استمرار قوتها يحتاج إلى أشياء وظروف لا تمتلكها الحركة، لأنها أولاً حركة بين المثقفين والنخبة، وأنها ثانياً تضم طيف سياسي واسع من كافة القوى السياسية والأطياف الحزبية والفكرية ومن ثم فهي لا تصلح أن تتحول إلى حزب سياسي ولا حتى إلى جبهة، ومن ناحية أخرى فإن الجبهة الوطنية التي تشكلت في العام الماضي قبيل الانتخابات البرلمانية قد ماتت تقريباً بالسكتة القلبية، فلم تحقق أي نتائج في الانتخابات البرلمانية ثم إن الأحزاب التي شاركت فيها الرسمية وغير الرسمية إما تصرفت لحسابها في الانتخابات كالإخوان المسلمين وغيرهم وإما خرجت من الانتخابات شديدة الضعف أو

اكتشفت في تلك الانتخابات مدى ضعفها وعزلتها عن الشارع السياسي، وكل الأحزاب الرسمية تقريباً تعاني الآن من حالة تفكك وضعف شديدين، وعلى سبيل المثال فإن حزب الوفد الذي كان مقراً للجبهة الوطنية تلك، وكان تقريباً ينسق أعمالها ورئيسه في ذلك الوقت متحدثاً رسمياً باسمها، فإنه يعاني الآن من حالة تفكك واضحة، وحدث به انقلاب على رئيسه لم يتم حسمه حتى الآن، ولم ينته، ودخل الطرفان المتصارعان فيه في دوامة الصراع القضائي والأحكام المضادة، وتعطلت صحيفته عن الصدور لعدة أسابيع بسبب ذلك الصدام بين الهيئة العليا للحزب وبين رئيس الحزب إلى أن عادت إلى الصدور بقرار من المجلس الأعلى للصحافة حتى لا يتعطل الصحفيون العاملون بها، وعلى أساس أن تأخذ الجريدة موقفاً محايداً في الصراع، المهم أن الحزب في حالة تجمد عملي يمكن أن يتحول إلى تجميد رسمي أو يتحول الحزب إلى شظايا.

لم يبق إلا الإخوان المسلمون، الذين حصلوا على نتيجة هائلة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، واكتشفوا أنهم القوة السياسية الوحيدة في الشارع المصري ومن ثم فإن عملية الحراك السياسي سوف تتوقف إلى حد بعيد على سلوكهم السياسي، فهل يدعمون حراكاً سياسياً شعبياً واسعاً منفردين أو بالاتفاق مع القوى السياسية الأخرى، أم يكتفون باستمرار الحالة على ما هي عليه على أساس أنهم يكفيهم مؤقتاً ما حققوه، وأنهم لا يريدون خسارة الأرض التي كسبوها أو المغامرة بها.... كل الاحتمالات واردة.

* * *

الإخوان... والحكومة المصرية

هل بدأ الصدام

النتائج التي حققها الإخوان المسلمون في الانتخابات البرلمانية الأخيرة " ٨٨ مقعد من أصل ٤٤٠ " رغم حالات تزوير معروفة وأخرى غير معروفة ورغم ضغوط حكومية كثيرة، أثبتت أن الإخوان المسلمين قوة كبيرة في الشارع المصري، فإذا أضفنا إلى ذلك ضعف النتائج التي حققتها مختلف القوى السياسية الرسمية وغير الرسمية لكان للمسألة أكثر من دلالة.

وإذا كانت الحكومة المصرية قد استفادت من تراجع وضعف القوى السياسية الأخرى، لتقول للعالم وخاصة أمريكا والغرب أنه ليس هناك بديل ليبرالي أو مدني للنظام المصري كما يتمنى الغرب، بل البديل فقط في الإسلاميين عموماً، والإخوان المسلمين خصوصاً، ومن ثم فقد خفت ذلك الضغط، وراجعت الولايات المتحدة استراتيجيتها في هذا الصدد، وبديهي أن ظهور الإخوان المسلمين بهذه القوة، كان يعني مباشرة الاعتراف بهم كحزب رسمي وقانوني، والسماح لهم بالعمل العلني، وإعطائهم صيغة حزبية فضلاً عن منابر إعلامية، وقد دعا البعض وتوقع أن تقوم الحكومة المصرية بذلك، وإلا كانت كمن يدفن رأسه في الرمال ويتجاهل حقائق موضوعية لا يمكن تجاهلها، بما يترتب عليه من نتائج خطيرة على تماسك المجتمع على المدى المتوسط والطويل.

ولكن الذي حدث أن الحكومة المصرية اعتبرت أن الإخوان المسلمين مجرد مارد خرج من القمقم ويجب إعادته إلى القمقم مرة أخرى - وهو كلام غير منطقي ولا يمكن تحقيقه - وبدأت تتصرف وتتحرك في اتجاه حصار الإخوان داخل مجلس الشعب المصري وخارجه. وبدأت الحكومة أولاً بتأجيل انتخابات المجالس المحلية لمدة عامين حتى لا ينسل الإخوان إليها كما حدث في

مجلس الشعب كما أنها تعمدت عدم إعطاء رئاسة أي لجنة داخل مجلس الشعب لأي عنصر أو نائب إخواني!!. ثم مارست الحكومة المصرية عدداً من الضغوط على حزب الأحرار صاحب ترخيص جريدة آفاق عربية التي كان الإخوان يصدرونها عن طريق التفاهم مع رئيس مجلس إدارة تلك الجريدة، وأصبحت مع الوقت ناطقة بلسانهم ومعبرة عن أحوالهم، واستطاعت الحكومة أو قل أوصلت الأمور داخل الجريدة وحزب الأحرار صاحب الترخيص الخاص بالجريدة إلى أحوال أصبحت الجريدة بعدها صعبة الصدور، ثم امتنعت المطابع عن طبع الجريدة وانتهى الأمر إلى وقف الجريدة - ربما يكون ذلك مؤقتاً أو دائماً المهم أنها طريقة لإظهار العين الحمراء للإخوان، أو قرص آذانهم أو جعلهم في حالة دفاع وليس هجوم.

على نفس المستوى، شهدت الأسابيع الأخيرة، تصعيداً أمنياً حكومياً ضد الجماعة تم بمقتضاه القبض على عشرين قيادياً من جماعة الأخوان وتم توجيه الاتهامات لهم بالانتماء إلى جماعة محظورة على خلاف الدستور والقانون، والإضرار بالأمن والسلم الاجتماعي، وحيازة أوراق ومطبوعات تروج لجماعة محظورة، وجمع اشتراكات للإنفاق على أهداف الجماعة، وتبني المتهمين لبرنامج تنظيمي هدفه اختراق الجامعات والأوساط الطلابية كما أسندت نيابة أمن الدولة العليا لأحد المقبوض عليهم وهو الدكتور رشاد البيومي - عضو مكتب الإرشاد ومسئول مكتب الطلاب في الجماعة تهمة اختيار عناصر طلابية تمهيداً لإشراكها في برنامج تدريبي يهدف إلى تأهيل هذه العناصر بدنياً وفنياً، بل والتمهيد لإرسالهم إلى فلسطين والعراق للتدريب على حمل السلاح وفنون القتال وحرب العصابات، وتمويل هذه الأنشطة عبر تأسيس مؤسسات وشركات تجارية باستخدام أسماء مصرية وأخرى عربية تكون ستاراً للجماعة.

وفي الحقيقة فإن نوع التهمة، والتوقيت ونوعية المقبوض عليهم يؤكد أن

الحكومة المصرية قد بدأت الهجوم المعاكس على جماعة الإخوان، وبديهي أن تهم الانضمام للجماعة، أو عقد اجتماعات في هذا المكان أو ذاك تهم صحيحة شكلاً متهافتة مضموناً لأن الجماعة لا يمكن اتهامها بالسرية، لأنها دخلت الانتخابات بشعارات الإخوان المعروفة وعلقت تلك الشعارات علناً في الشوارع، وعقدت الاجتماعات والندوات الجماهيرية وهتفت باسم الإخوان المسلمين جهاراً نهاراً، وبديهي أيضاً أن جماعة بهذا الحجم وهذا العدد من العضوية لا يمكن اتهامها بأنها جماعة سرية، أما كونها محظورة فهذا بالطبع لا يليق بنظام سياسي يحترم نفسه، حظر جماعة لها ٨٨ نائباً في البرلمان!!.

الهدف طبعاً من تلك العملية وغيرها هو وضع الإخوان المسلمين في حالة دفاع وإرباكهم باستمرار، وربما يكون مقدمة لصراع واسع مع الجماعة، وهذا ما تخشاه كل القوى السياسية، لأنه في الحقيقة لن يقضي على الجماعة، وربما يزيد شعبيتها، ثم أنه يساهم في خلق مناخ من البلبلة والاضطراب في الشارع المصري. وعلى كل حال فالمستقبل القريب والمتوسط والبعيد كله يحمل حقيقة صدام متوقع بين الحكومة والإخوان وعلى حسب قدرة الجماعة على امتصاص تلك الضربات والاستمرار سيكون شكل الحياة السياسية في مصر في هذا الاتجاه أو ذاك... وكل الاحتمالات واردة.

* * *

فتنة طائفية أم فتنة انتخابية

تصاعدت في الآونة الأخيرة مسألة الصدام بين متظاهرين مسلمين أمام كنيسة مارجرجس بالإسكندرية وبين رموز الكنيسة المصرية بسبب تداول شريط مسيحي يرى فيه هؤلاء المعترضون أن به مساساً بالعقائد الدينية الإسلامية وسخرية من الإسلام والمسلمين وامتهاناً لقدسية القرآن الكريم. وقد اندلعت مظاهرات في يوم الجمعة ٢٠٠٥/١٠/١٤ وتجددت تلك المظاهرات يوم الجمعة التالي٢٠٠٥/١٠/٢١، وقد تضمنت تلك المظاهرات عمليات إتلاف لعدد من المنشآت والممتلكات، كما تضمنت صراعاً مع الشرطة المصرية وسقط قتلى وجرحى من المتظاهرين وقوات الشرطة على حد سواء. ويطالب المتظاهرون بمحاكمة المسئولين الذين أنتجوا هذا الشريط، واعتذار واضح من البابا شنودة بطريرك الكرازة المرقسية في مصر، وقد رفض البابا شنودة هذا الاعتذار حتى الآن، كما لم تظهر بوادر لمحاكمة المسئولين الكنسيين الذين أنتجوا الشريط، وقد تضمن الشريط المسرحي مقدمات تقول أنه نال بركة البابا شنودة وأنه تم إنتاجه بتمويل من الكنيسة وقام بأداء المسرحية الكورال المسيحي التابع لكنيسة مارجرجس بالإسكندرية وفي الحقيقة فإن المطالبة بمحاكمة هؤلاء المسئولين أصبح مطلباً مصرياً عاماً، حيث طالب كتاب ورموز سياسية - لا تنتمي للتيار الإسلامي بذلك، وقال الكاتب الصحفي عادل حمودة رئيس تحرير جريدة الفجر المستقلة وأحد كتاب المقالات في جريدة الأهرام أن اعتذار البابا شنودة لم يعد يكفي ولابد من محاكمة المسئولين عن الجريمة، وقد وضع ذلك العنوان مانشيتاً على رأس الصفحة الأولى لجريدة الفجر عدد ٢٠٠٥/١٠/٢٤. ووفقاً لرؤية وكلام عادل حمودة نفسه، فإن الأقباط أيقظوا الفتنة وأن الإخوان المسلمين أشعلوها لأسباب انتخابية، لإحداث نوع من الاستفزاز الديني يعطي المزيد من الأصوات لمرشحي الإخوان خاصة في الإسكندرية والمدن القريبة

منها مثل طنطا ودمنهور، حيث أنه هناك عدد كبير من أهم مرشحي الإخوان في تلك الدوائر. وفي الحقيقة فإن تلك الجزئية في كلام عادل حمودة - غير صحيحة من وجهة نظرنا - لأن تقاليد وسلوك الإخوان لم يكن طائفياً في يوم من الأيام وكذلك فإن جرأتهم لا تصل إلى هذا الحد ولم نعهد منهم مثل تلك الجرأة مثلاً في أي قضية. المهم أن عادل حمودة يرى أيضاً أن الأمن أصاب الأبرياء، وأن البلطجية استغلوا الفرصة ونهبوا عدداً من المحلات والأماكن في الإسكندرية ويرى عادل حمودة أيضاً " أن تسليم المتهمين صعب لعدم وجود اتفاقية تبادل مجرمين بين مصر ودير وادي النطرون " - يلاحظ هنا أن دير وادي النطرون يقع غرب الإسكندرية وهي منطقة واسعة بها كنائس ومزارع وورش تابعة للكنيسة - وهي داخل جمهورية مصر العربية طبعاً ولكن عادل حمودة يريد أن يقول أن الكنيسة أصبحت دولة مستقلة داخل الدولة!!. وفي الحقيقة فإن التفسير الانتخابي للأحداث قال به أيضاً الأستاذ عبد الحليم قنديل رئيس تحرير جريدة العربي الناصرية وهذا الحزب جزء من الجبهة المتحالفة للمعارضة، ويرى قنديل وآخرون أن المتهم الحقيقي هو النظام المصري وليس الكنيسة، وأن الحكومة ربما تكون وراء افتعال تلك الأحداث لكي تلهي الناس عن مشاكلها الحقيقية من غلاء وفساد وتهاون وطني... الخ، ومن ثم تحاصر مرشحي الجبهة في الموضوع الطائفي، والحقيقة أن قنديل أيضاً لم يسقط المسئولية في الاستقطاب الطائفي عن البابا شنودة ولكنه جعل الجزء الأهم في الموضوع هو التفسير الانتخابي، ولكن المسألة بالطبع لا يمكن فهمها بهذه الطريقة فالحكومة المصرية لا تحتمل أن تفعل بنفسها مثل هذه الأمور ثم إن التراكمات الطائفية والاستفزاز الكنسي للمسلمين كبير جداً، وسوف يخرج اليوم أو غداً، بهذه الطريقة أو تلك، إذاً المسألة تعبر عن واقع حقيقي، ولنكن صرحاء ونملك من الشجاعة ما يكفي لوضع الجرس في رقبة القط وليس تسكين الجروح غير النظيفة، فالكنيسة مارست وتمارس ضغطاً هائلاً على الحكومة،

وتتصرف كمؤسسة سياسية يقودها البابا، وهذا بالطبع مخالف للدستور المصري وهو أيضاً مخالف لتقاليد الكنيسة المصرية الراسخة والمعروفة في عدم التدخل في الأمور الدنيوية والاقتصار على المهمة الروحية وقد كان ذلك سلوك تقليدي للكنيسة في كل عهودها حتى عهد البابا شنودة الذي حول الكنيسة إلى حزب سياسي، وهو أمر خطير، لأن معنى ذلك تقسيم مصر إلى حزب مسيحي يقوده البابا شنودة ورجال الكنيسة يمثل ٦ % من الشعب المصري، وحزب إسلامي يقوده رئيس الجمهورية يمثل ٩٤ % من الشعب المصري، وهذا الاستفزاز الكنسي بالطبع يتراكم وقد سجلت محكمة القضاء الإداري في حكمها الصادر برفض طعن البابا شنودة، أنه يقوم بدور سياسي وله علاقات خارجية غير مقبولة " حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٩٣٤ لسنة ٢٦ قضائية المقاومة من البابا شنودة ضد رئيس الجمهورية بصفته ورئيس الوزراء بصفته - ويمكن أن نرصد في هذا الصدد أيضاً أن الكنيسة المصرية نجحت في إلزام أجهزة الدولة بالبحث عن وفاء قسطنطين وآخرين، وهم مسيحيون قد أعلنوا إسلامهم ومن ثم تسليم هؤلاء للكنيسة، وكأن الكنيسة أولاً تفاوض الدولة كطرف مستقل، وهي ثانياً تمارس مهمة محاكم التفتيش وهو أمر رآه المسلمون أمراً خطيراً حيث أنه تسليم مواطن مسلم إلى جهة لإكراههم على الكفر، والعجيب أن دعاة حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، والكثير من القوى السياسية قد سكتت على هذا الإكراه في الدين، ومخالفة مبدأ حرية العقيدة في حين أنها تقيم الدنيا ولا تقعدها في أمور أقل من ذلك بكثير - مصادرة كتاب مثلاً - وفي الإطار نفسه هدد أكثر من راعي كنيسة وكاهن " راعي كنيسة الكشح نموذجاً - باللجوء إلى الولايات المتحدة ومنظمة بيت الحرية وإبلاغهم ضد مسئولين مصريين في أحداث الكشح، وهو نوع من الاستقواء بالأجنبي يترك أثره بالطبع على نفسية المسلمين ويحدث نوعاً من الاستفزاز يظل يتراكم حتى ينفجر في النهاية، ويعتمد هؤلاء على أن الحكومة المصرية ضعيفة أمام

الولايات المتحدة لأسباب سياسية واقتصادية ومن ثم يمكن الضغط عليها والحصول منها على مكاسب سياسية وطائفية، أضف إلى ذلك ممارسات ما يسمى بأقباط المهجر، وأقل ما يقال فيها أنها مطالب تمثل نوعاً من الخيانة العظمى، ومع ذلك لم تتبرأ منهم الكنيسة، ولم تصدر قرارات حرمان بشأنهم، وهكذا فإن التراكم والاستفزاز موجود، وبديهي أن المسلمين ليسوا حجارة أو حديداً وكذلك فإن الدولة لن تستطيع أن تظل مهزومة أمام الأقباط دائماً، وكلها عوامل يمكن أن تكون سبباً موضوعياً للفتنة الطائفية، والصحيح أن الاعتماد على الأمريكان والاستقواء بهم خطأ استراتيجي تمارسه الكنيسة، فلن يحمي المسيحيين المصريين إلا علاقتهم الطيبة بالمسلمين، وتمسكهم بالمبادئ الوطنية وهناك الكثير من عقلاء المسيحيين المصريين يقولون علناً أن البابا شنودة يقود المسيحيين إلى كارثة فأمريكا ليست قدراً دائماً، وأن المسيحيين والمسلمين يجتمعون على قاعدة الانتماء للعروبة والثقافة الإسلامية التي هي للمسلم ديناً وثقافة وللمسيحي ثقافة وحضارة وهو الأمر الذي عبر عنه الزعيم المسيحي المعروف مكرم عبيد حين قال: أنا مسلم وطناً مسيحي ديناً، وقد عبر عن نفس الأمر السياسي المسيحي المصري " منير فخري عبد النور - عضو مجلس الشعب عن حزب الوفد " حين قال " أنا مسلم بالثقافة واللعب بالطائفية لا يخيل على المصريين ". جريدة الفجر ٢٠٠٥/١٠/٢٤ الصفحة ٦ ويرى الأستاذ جمال أسعد - وهو مسيحي أرثوذكسي أن البابا شنودة يتصرف بطريقة خاطئة تضر بمصلحة الأقباط، يقول جمال أسعد في جريدة الفجر عدد ٢٠٠٥/١٠/٢٤ تحت عنوان " مسرحية الإسكندرية - ومسئولية البابا والدولة " " أن المسرحية التي عرضت تحت اسم " كنت أعمى والآن أبصر " هي بالفعل تهاجم الإسلام والمسلمين وتندد ببعض سلوكيات رسول الإسلام وتفسر بعض الآيات بطريقة ملتوية، وهذا لا يمت بصلة للمنهج والفكر المسيحي الحقيقي، بل هي ممارسات طائفية شاذة، وأن عرض تلك المسرحية في كنيسة " كنيسة مارجرجس

بالإسكندرية تعني أن فكراً جديداً ومتغيراً داخل الكنيسة، وأن ما يحدث في هذه الكنيسة وجميع كنائس القاهرة والإسكندرية هي مسئولية مباشرة للبابا شنودة شخصياً باعتباره أنه أسقف القاهرة والإسكندرية وهو مسئول عما يحدث فيها بشكل مباشر، وأن الأسباب المباشرة في تغير سلوك الكنيسة هو إعلان بوش أنه سيشعل حرباً صليبية، وبعد التدخل الأمريكي المباشر من خلال الحملات التفتيشية على مصر من خلال التقارير الأمريكية التي ترصد ممارسات ضد الأقباط - مزعومة - من خلال تقارير يرسلها بعض المسيحيين المصريين إلى ما يسمى " بيت الحرية الأمريكي " ويلمح جمال أسعد إلى أن زيادة الاستفزاز الكنسي ربما يتواكب مع مؤتمر الأقباط الذي سينعقد في الكونجرس الأمريكي في شهر ديسمبر ٢٠٠٥. ويخلص جمال أسعد إلى أن هناك شعور بالاستقواء لدى الأقباط لأن البابا دخل في عدة مواجهات مع الدولة وكسب منها نقاطاً مهمة كان قمتها إجبار الدولة على تسليم وفاء قسطنطين، ولكن هذا الاستقواء كما يقول جمال أسعد هو استقواء كاذب، وهو خطر على المسيحيين وعلى المسلمين وعلى مصر كلها.

* * *

الكنيسة المصرية.. ودعاة الفتنة الطائفية!!

من التقاليد المعروفة، والتي كانت تشكل سمة رئيسية من سمات الكنيسة المصرية هي عدم تدخل الكنيسة - والبطريرك - في الأمور الدنيوية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأن يقتصر دور الكنيسة والبابا على الأمور الروحية. وقد أصبح هذا الأمر أحد أهم مميزات الكنيسة المصرية، لأنها انتزعت هذا التقليد بدماء كثير من الضحايا من رعاياها ورهبانها، ويحتفظ التاريخ القديم للكنيسة أن الأب أثناسيوس أصر على عدم الخلط بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية وكتب إلى

الإمبراطور الروماني قسطانيوس قائلاً: "لا تقحم نفسك في المسائل الكنسية ولا تصدر إلينا أمراً بشأن هذه الكنائس.. " وكانت النتيجة أن تعرض الأب أثناسيوس للمطاردة من قبل سلطات الدولة الرومانية، التي وضعت جائزة لمن يأتي برأسه، واستمرت تلك المطاردة ٢٠ عاماً.

وهكذا دشنت الكنيسة المصرية بالدم والضحايا تمسكها بمبدأ الفصل بين السلطتين الزمنية والروحية، واستمر هذا المبدأ سارياً لم يجرؤ بطريك أرثوذكسي على تجاوزه؛ ففي عام ١٧٦٩ بعث بابا روما مندوباً عنه إلى مصر يحمل رسالة يدعو فيها البطريك المصري "يؤانس الثامن عشر" إلى الاتحاد بين الكنيستين؛ إلا أن البطريرك "يؤانس" رفض تلك الدعوة وكلف أحد كبار اللاهوتيين بالرد عليها، وجاء الرد مشتملاً على أقصى أنواع العنف والسخرية، وعندما ظهر ما يسمى بمجلس الكنائس العالمي رفضت الكنيسة المصرية الانضمام إليه معتبرة إياه جزءًا من المخطط الأمريكي.

إلا أن من الملاحظ أنه في الثلاثين عاماً الأخيرة حدثت تغيرات استراتيجية في الكنيسة المصرية، فقد بدأ البابا شنودة الذي صعد إلى مقعد البطريرك عام ١٩٧١ بممارسة نوع من الدور السياسي - وهو أمر خطير على مستوى التخلي عن التقاليد الكنسية المصرية، وعلى مستوى توتير العلاقة مع المسلمين، والمراهنة على العامل الخارجي لتحقيق بعض المطالب. كما لوحظ أن البابا شنودة قبل الانضمام إلى مجلس الكنائس العالمي، كما أنه بدأ يشارك شخصياً في تأييد هذا المرشح أو ذاك - مثلاً شارك البابا شنودة في تأييد الرئيس مبارك في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٥، وكذا دخلت الكنيسة طرفاً في

المفاوضات مع أجهزة الدولة حول عدد من القضايا الاجتماعية. ويلاحظ المراقبون أن بعض الرهبان والقساوسة بدأوا يتحدثون عن مطالب سياسية للأقباط داخل الكنائس وخارجها، كما تصاعدت مطالب ما يسمى بأقباط المهجر، وهي مطالب أقل ما يقال عنها: إنها مطالب سياسية واقتصادية.. ومن الغريب أن البابا شنودة لم يصدر قرار حرمان أقباط المهجر، وبذلك ينزع عنهم صفتهم الكنسية والمسيحية المصرية، فيقضي على الفتنة في مهدها، وصحيح أنه لم يوافق علناً على تلك المطالب، إلا أن السكوت قد يعني نوعا من ممارسة الضغط على الحكومة المصرية لتلبية المطالب. كما لوحظ أن الكنيسة المصرية بدأت تحتضن مظاهرات ترفع شعارات خطيرة ينظمها شباب أقباط داخل أروقة الكنيسة ذاتها كما حدث في حادثة إسلام زوجة أحد كبار القساوسة "وفاء قسطنطين"، وقد اضطرت الحكومة المصرية تحت الضغط أن تقوم بتسليم مواطنة مصرية أعلنت إسلامها رغم مخالفة ذلك للدستور ولمبدأ حرية العقيدة!

على أن المسألة لم تقتصر على ذلك، بل تعدته إلى ما يمكن أن نطلق عليه الدخول في المساحات الحرجة، فقد رصدت الصحافة المصرية إنتاج شريط سينمائي عليه مسرحية كوميدية تتطاول على المسلمين، وأن ذلك الشريط باركه البابا، وقامت بإنتاجه كنائس رسمية.

الشريط بعنوان "كنت أعمى والآن أبصر"، وتم تقديمه في الكنائس، وفي مقدمته كتب منتجو الفيلم أن الشريط نال بركة صوت قداسة البابا شنودة الثالث، وأن العمل تم تحت رعاية كل من " أبونا أوغسطينوس فؤاد - وأبونا أنطونيوس فهمي" وأن الجهة التي نفذت هذا العمل هي كنيسة الشهيدة العظيمة مار جرجس بالقاهرة، وكنيسة القديس العظيم

الأنبا أنطونيوس بمحرم بك بالإسكندرية، وأن الكورال التابع لتلك الكنيسة هو الذي قام بتمثيل وإخراج وإنتاج العرض.

الشريط يتطاول على العقائد الإسلامية، ويسخر من قاعدة الناسخ والمنسوخ، ويصور المسلمين على أنهم ذئاب.... إلخ وبديهي أن هذا لا علاقة له بموضوع الحرية الفنية والفكرية، ولو كان العمل إنتاجا فرديا أو شخصيا أو حتى إنتاج مؤسسة من خارج الكنيسة لتذرع البعض بذلك، ولكن أن يحمل العمل اسم كنيسة معينة ويباركه البابا شنودة فهذا مصدر الخطر الكبير، ويطرح أكثر من علامة استفهام حول الدوافع والأهداف الحقيقية لهذا العمل!!

وبالطبع فإن مثل هذا العمل يجب أن يتصدى له عقلاء المسيحيين قبل المسلمين حتى لا يثير فتنة كبرى، فالمسلمون لن يصبروا طويلاً على التهكم على دينهم، ومن يفعل ذلك فإنما يضر مصر، ويضر المسيحيين قبل أي طرف آخر.

ويرى المراقبون أن الدخول في تلك المساحات الخطيرة يعتمد على عدد من المتغيرات التي حدثت في الآونة الأخيرة وهي:

- صعود نجم الولايات المتحدة، ومحاولتها استخدام ورقة الأقليات في مصر.

- الضعف الذي أظهرته الدولة أكثر من مرة في أكثر من قضية مع الكنيسة.

- الاعتماد على أن الكنيسة أيدت الرئيس مبارك في الانتخابات الأخيرة، ومن ثم فإن لها فضلاً عليه لا يستطيع تجاهله.

ولكنها كما نرى كلها عوامل مؤقتة، ويمكن أن تتغير في أي لحظة،

ومن ثم فإن عقلاء المسيحيين دعوا إلى وقف هذا الاستفزاز وناشدوا البابا شنودة التدخل شخصياً لمحاكمة المنتجين لهذا العمل والمروجين له.

* * *

أقباط المهجر.. بين لغة التحدي وعقدة الانتماء!

المؤتمر الثالث لما يسمى بأقباط المهجر والذي انعقد في واشنطن تحت عنوان "الديمقراطية في مصر" مؤتمر مفصلي وخطير على أكثر من مستوى، سواء في توقيت انعقاده، أو الأطروحات التي نوقشت فيه، أو التوصيات التي خرج بها، وكذلك في مكان انعقاده في الكونجرس الأمريكي، ونوعية الشخصيات والقوى التي شاركت فيه.

بداية فإن العنوان مطاط، والأوراق والمناقشات والتوصيات لا تعبر عن العنوان، وهو فقط نوع من ركوب الموجة "الإصلاحية" الأمريكية التي تتحدث عن فرض الديمقراطية في مصر!! - وفي الحقيقية فإن الشخصيات المشاركة في المؤتمر عليها الكثير من علامات الاستفهام، حول انتمائها لنمط معين من التفكير الذي يرى ضرورة إقصاء الإسلام والشريعة الإسلامية عن الحكم في مصر، بل اعتبر بعض الأقباط - في داخل مصر وخارجها بالتزامن مع المؤتمر - ضرورة إقصاء الإخوان المسلمين عن العملية السياسية، باعتبار ذلك خطا أحمر، وإلا فالبديل هو ترك المسيحيين لمصر (الدكتور ميلاد حنا في جريدة العربي المصرية ٢٠٠٥/١١/٢١).

وإذا كان الأمر كذلك فالعنوان الصحيح للمؤتمر هو تحدي المسلمين والتحذير منهم. فهذه الشخصيات هي من نمط فكري يرى العلمانية هي الحل الأمثل، ويعادي المشروع الإسلامي جملة وتفصيلاً. والأكثر خطورة أن

الشخصيات التي ارتبطت بهذا المؤتمر لها علاقات مشبوهة بدوائر صهيونية وأمريكية معروفة.

بدأ نشاط ما يسمى بأقباط المهجر منذ عام ١٩٨٠، وتزامن هذا مع صدام البابا شنودة مع الرئيس الراحل أنور السادات، وكان هؤلاء عادة يتحركون سياسياً في واشنطن وغيرها من العواصم، في كل مرة يزور فيها رئيس مصري الولايات المتحدة، ويستخدمون صفحات إعلانية في الصحف الأمريكية لإحراج الرئيس المصري، والمؤتمر القبطي الأول عقد في ٣١ مايو ١٩٨٠ وكان تحت عنوان "المؤتمر القبطي العام"، وعقدت بعد ذلك مؤتمرات في أكثر من مكان، كان آخرها المؤتمر الذي انعقد العام الماضي في زيورخ بسويسرا، وقد كان الصهيوني المتطرف "دانيال بايبس" على رأس المشاركين فيه، وبالتالي فهناك علاقات معروفة بالصهيونية، وعلاقات بمنظمة التضامن المسيحية الدولية التي تترأسها البارونة كوكس نائبة رئيس مجلس اللوردات البريطاني، وهي ناشطة تنصيرية شهيرة، قامت بدور معروف في دعم المتمردين في جنوب السودان!!. وكذلك هناك علاقات ودعم واضح من الإدارة الأمريكية التي أرسلت رسالة تأييد إلى المؤتمر الأخير في أول أيام انعقاده!

تنطلق أطروحات ومطالب أقباط المهجر، من أن " مصر دولة مسيحية دخلها الاستعمار الإسلامي، ومن ثم يجب تحرير مصر من المسلمين وإعادتها إلى أهلها الأصليين " والحديث عن اضطهاد للمسيحيين، ومطالب حول نسبة معينة في الوظائف... إلخ وكلها طلبات غير معقولة طبعاً، ولكن الغريب أن ارتفاع نبرة الأطروحات لا تقابل بإدانة الكنيسة المصرية التي تتخذ موقفاً غامضاً تجاهها، بهدف الاستفادة منها في الضغط على النظام المصري لتحقيق بعض المكاسب.

المؤتمر الأخير الذي انعقد في واشنطن الأسبوع الماضي جاء ليعبر عن

مدى ما وصل إليه الاستفزاز القبطي للمسلمين في مصر، فالمتحدثون في المؤتمر، وخاصة "هاليز شتو كالبرجر" رئيس حملة التضامن مع المسيحيين والرئيس المشارك للمؤتمر ادعى أن الكنائس تحرق بمصر، ويتم هدمها وإقامة مساجد بدلاً منها، وأن هناك عمليات تطهير عرقي وقتل بالآلاف للمسيحيين في مصر!!، وأن البنات المسيحيات يخطفن ويجبرن على الزواج من رجال مسلمين، ويتم إدخالهن في الإسلام عنوة، وأن قلبه يدمع بسبب ذلك. ونلاحظ هنا أن هذا الكلام لم يقله المتحدثون المسيحيون المصريون في المؤتمر أنفسهم، لأنهم يعرفون طبعاً أن الكذبة هنا مفضوحة تماما ويصعب ابتلاعها وتسويقها خارجيا!! وبديهي أن الرجل لم يقل لنا أسماء تلك الكنائس التي أحرقت أو هدمت.. وأين تم ذلك؟ أو حوادث القتل الجماعي المزعومة.. مكانها وزمانها، أو أسماء الفتيات اللاتي أجبرن على الزواج بمسلمين.. وغيرها من الأكاذيب المكشوفة.

وهكذا فإن المؤتمر كان نوعاً من التهريج الإعلامي، الذي تعرف الأجهزة الأمريكية حقيقته، ومع ذلك فإن الإدارة الأمريكية أرسلت برقية تأييد للمؤتمر، ربما ليس تصديقاً لتلك المزاعم، ولكن لاستخدام هذا الموضوع كورقة ضغط على الحكومة المصرية، لتنصاع أكثر للسياسة الأمريكية، وكذلك استخدام هؤلاء الأقباط المتطرفين كنوع من "التحالف الشمالي" أو جزء من حزب أمريكا في مصر!!.

والغريب أن تلك الأكاذيب لم يصدر بيان بتكذيبها من الكنيسة المصرية، وكأنها لم تسمع ولم ترا!!.

توصيات المؤتمر كانت عجيبة وتحتوي على قدر أكبر من الأكاذيب، فهم يطالبون مثلاً بتخصيص نسبة ١٥ % من الوظائف الكبرى للمسيحيين، على أساس أن نسبتهم العددية تبلغ ١٥ % - وهذا كذب فالنسبة الحقيقية لغير

المسلمين في مصر هي ٦ % و٩٤ % مسلمون وهذه الـ ٦ % فيها المسيحي واليهودي والبهائي، وفيها أيضاً المسيحي الأرثوذوكسي والبروتستانتي والكاثوليكي!!

من المطالب أيضاً ما يتعارض مع المطلب السابق، حيث طالب المؤتمر بإقامة نظام علماني في مصر، فهل يتفق النظام العلماني مثلاً مع مسألة المحاصصة في المناصب!؟ طالب المؤتمر كذلك بإلغاء مواد الدستور التي تقول: إن مصر دولة عربية إسلامية، وأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للدستور، أليس هذا محاولة لفرض الرأي على الأغلبية، فإذا كانت الأغلبية ترى أنها عرب مسلمون؛ فلماذا يصر منظمو المؤتمر على فرض رؤيتهم على الأغلبية؟ والشريعة الإسلامية هي نظام عادل لا يفرض أحكاماً في قانون الأحوال الشخصية مثلاً على غير المسلمين، بل إن المسيحيين أنفسهم متمسكون في أحوالهم الشخصية بالتقاليد الكنسية.

طالب المؤتمر كذلك بإلغاء خانة الديانة من الوثائق الرسمية، وتغيير مناهج التعليم العام والديني وخطب المساجد! فهل يفعل المسيحيون في كنائسهم ذلك مثلاً!؟ وفي الحقيقة فإن الحديث عن اضطهاد إسلامي للمسيحيين في مصر هو عكس الحقيقة تماما؛ فالمضطهد هم المسلمون، فعندما أسلمت "وفاء قسطنطين" وهي زوجة أحد الكهنة المسيحيين، تداعى المسيحيون إلى الكنائس وهتفوا لبوش وشارون، ومع ذلك صام البابا حتى تم الإفراج عنهم جميعاً بدون قيد أو شرط؛ بل وخضعت الدولة لطلبات البابا، وتم البحث عن وفاء قسطنطين وتسليمها مكرهة للكنيسة التي احتجزتها، وكأنها دولة داخل الدولة، في حين أن ذلك لا يحدث مع أي مرتد أو مرتدة عن الإسلام، ورغم أن ذلك يتعارض مع حرية العقيدة التي يتشدق بها العلمانيون الذين باتوا لا يعتبرون شيئاً مقدساً إلا البابا والكنيسة!

وعندما ظهرت مسرحية من إنتاج الكنيسة، وفيها سخرية وتطاول على القرآن الكريم والرموز الإسلامية، واحتج أهالي الإسكندرية عليها، كان الضحايا ثلاثة من المسلمين، والمعتقلين مسلمين كذلك، ولم يتم الإفراج عنهم، ورفض البابا تماماً أن يعتذر عن ذلك.. فمن يضطهد من؟ ذلك هو السؤال..!!

* * *

شكاوى الأقباط المصريين للأمم المتحدة

تدويل للأزمة أم تقسيم أدوار

وافقت اللجنة الدولية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة على مناقشة المزاعم القبطية بوجود اضطهاد للأقباط في مصر الذي تقدم به إليها المهندس عدلي أبادير زعيم ما يسمى بأقباط المهجر - وهو مهندس ورجل أعمال يقيم في سويسرا، والمتحدث الرسمي باسم ما يسمى " الأقباط المتحدون "، وبديهي أن الأقباط المتحدون أو المهندس عدلي أبادير لا يمثل كل أقباط المهجر، كما أنه بداهة لا يمثل الأقباط الذين يعيشون في مصر والذي يزعم أنهم يتعرضون للاضطهاد. وكان الأقباط المتحدون قد عقدوا مؤتمراً في العام الماضي في الكونجرس الأمريكي، وتحدثوا عن وجود اضطهاد للأقباط في مصر، يتمثل في خطف الفتيات وأسلمتهن بالقوة، وعمل مذابح للأقباط، كما زعموا أن الأقباط لا يصلون إلى المناصب العليا في الدولة المصرية، ويتم التمييز ضدهم في الشأن العام، وقد حضر عدداً من المثقفين المصريين - من المسلمين والمسيحيين - هذا المؤتمر المشبوه، وإذا كان المسلمون الذين حضروا هم من دعاة العلمانية والمعادين للخط الإسلامي عموماً، فإن الأقباط الذين حضروا هم من دعاة وجود اضطهاد للأقباط في مصر، وقد وصفت الأوساط الإسلامية والمسيحية هؤلاء في حينها بأنهم يقومون بدور معين لصالح الضغوط الأمريكية على مصر، ولكن الغريب أن أحداً من الأجهزة الحكومية الرسمية،

أو الكنيسة المصرية لم يساءل هؤلاء الحاضرين عن ذلك في حينها مما جعل الأقباط المتحدون يصعدون من حملتهم على الحكومة المصرية.

المزاعم التي أثارها الأقباط المتحدون في الشكوى المقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان الدولية، والتي حولتها اللجنة إلى الأمم المتحدة، والمزاعم التي يثيرها أقباط المهجر عموماً هي مزاعم أقل ما يقال فيها أنها ملفقة وكاذبة ومزورة.

فإذا كانت هناك شكوى عن عدم القدرة على بناء الكنائس إلا بتصريح من رئيس الجمهورية، فإن عدد الكنائس إلى عدد السكان المسيحيين أكبر من عدد المساجد إلى عدد السكان المسلمين، فضلاً عن أن الكنائس تتميز عادة بالاتساع ووجود مرافق ملحقة من مزارع ومدارس ومرافق اجتماعية وهي مفتوحة على مدار الساعة، بعكس المساجد التي في معظمها صغيرة الحجم، وتفتح فقط في أوقات الصلوات الخمس مما يفقدها أي دور اجتماعي، ومن ثم فإن الكنائس ليست دور عبادة، بل مؤسسات اجتماعية وسياسية وكذلك فإن الأمر ببناء الكنائس من سلطة المحافظين الآن بعد صدور قرار رئاسي بذلك، والأغرب أن تصاريح إقامة المساجد بها العديد من الشروط الصعبة التي تجعل من بناء مسجد مغامرة صعبة على من يتصدى لها، أما بخصوص خطف الفتيات المسيحيات وأسلمتهن بالقوة، فهو كذب صريح، بل الصحيح أن بعضهن تسلمن طواعية نتيجة علاقة حب مع شاب مسلم ثم تتزوجه، وقد ظهرن على شاشات التليفزيون وتمسكن بأزواجهن المسلمين وقلن أنهن لم يتعرضن لأي قهر، وإذا كان ثمة قهر في الموضوع، فهو القهر الكنسي الذي أصبح من القوة بحيث يتم الضغط على الدولة، فتقوم بإكراه المسيحيات والمسيحيين الذين أسلموا بالعودة إلى الكنيسة، وكأن الكنيسة المصرية أصبحت دولة داخل الدولة، وهي أي الكنيسة تقوم بحبسهن في الأديرة وممارسة كل أنواع القهر المادي والمعنوي عليهن " وفاء قسطنطين"، وفي موضوع تدبير المذابح للمسيحيين فهو كذب

صريح لم يحدث قط - بل ربما الصحيح أن المسيحيين يعتدون على أملاك المسلمين، ويضطر المسلمون إلى السكوت خوفاً من أجهزة الدولة التي تضطر لمحاباة الكنيسة والمسيحيين حتى لا تتهم بالتمييز!!. والمسيحيون المصريون من كل الطوائف لا يصل عددهم بالكاد إلا إلى ٦ % من السكان والإحصائيات منشورة وموثقة ليست الإحصائيات الحديثة فقط، بل الإحصائيات منذ أيام الاحتلال الإنجليزي تدور حول هذه النسبة، وهم يحصلون على جزء من الدخل القومي يماثل أربعة أضعاف نسبتهم، والصحيح أنه إذا كان هناك تمييز تمارسه الحكومة المصرية فهو تمييز ضد المسلمين.

تدويل الأزمة هو الهدف من الشكوى التي تقدم بها المسيحيون المتحدون، وهم مثل غيرهم من جماعات أقباط المهجر لا يخفون علاقتهم بالأوساط الصهيونية والأمريكية ويعلنون أنهم يريدون حل مشكلة الأقباط على طريقة أزمة دارفور، أي أنهم يلوحون ويهددون بالتدخل الأجنبي، وهو أمر يدخل في باب الخيانة وبديهي أنه لو أصدر البابا البطريرك قراراً بحرمان هؤلاء لانتهت الفتنة في مهدها، ولكن الأوساط الكنسية المصرية تفضل دائماً مسك العصا من المنتصف فهي لا تؤيد أمثال هذه التحركات علناً، ولكنها تستفيد من ذلك في إحداث نوع من الضغط على الحكومة المصرية لتحقيق مكاسب معينة، كما لم يعد يخفى على أحد أن الكنيسة المصرية تقوم بدور سياسي مخالف لعقائدها وتقاليدها، وهو أمر خطير لأنه يحول مصر إلى مناخ طائفي، حزب مسيحي تقوده الكنيسة في مواجهة حزب سياسي يقوده رئيس الجمهورية مثلاً على أساس أنه ليس هناك رجال دين في الإسلام، ومن المعروف أن طاعة البابا واجبة مسيحياً، ومن ثم فإن تدخله في السياسة يؤدي إلى اصطفاف المسيحيين خلفه سياسياً، أي يحول المسيحيين إلى حزب سياسي له قائد طاعته واجبة أما المسلمون فهم بالضرورة لا يشترط طاعة شيخ الأزهر لصحة إسلامهم، ومن ثم فإن السلوك الكنسي سلوك خطير ومدمر لنسيج المجتمع المصري.

بالطبع فإن تدويل أزمة الأقباط في مصر، فيه من الافتعال والمغامرة وعوامل الفشل أكثر مما فيه من عوامل النجاح، فالمسيحيون المصريون أولاً ليسوا كلهم أرثوذكس، وهم ثانياً لا يتواجدون في مكان جغرافي متصل، بل متناثرون في كل محافظات مصر وهم ثالثاً ليس لهم لا لغة خاصة ولا ثقافة خاصة فهم يتحدثون العربية ويصطبغون بنفس التقاليد والثقافة التي يصطبغ بها المسلمون، وهكذا فإن عملية التدويل ليست أكثر من ورقة يستخدمها أكثر من فريق، فالولايات المتحدة الأمريكية سوف تستخدمها في الضغط على الحكومة المصرية للحصول منها على مواقف سياسية معينة لصالح إسرائيل!!. والكنيسة المصرية سوف تستخدمها في الحصول على مكاسب، بل وقد لوح أكثر من طرف قبطي مصري بضرورة عقد مؤتمر داخل الوطن يتم فيه شرح مشاكل الأقباط وبصراحة والحصول على مكاسب في هذا الصدد!! مما يدفع بالاعتقاد بوجود نوع من تقسيم الأدوار في هذا الصدد.

في المقابل فإن هناك أصوات قبطية مصرية وطنية مثل الأستاذ جمال أسعد يرى أن هذا السلوك خطر على مصر والأقباط قبل المسلمين ويؤدي إلى فتنة سوف يدفع الأقباط أساساً ثمنها، ويؤدي إلى تصاعد المد الطائفي داخل مصر وسيزيد من الاحتكاكات الطائفية، وأنها جزء من مخطط دولي يستهدف تقسيم المنطقة.

* * *